

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون



الجلسة العامة ٦

الجمعة، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

(جمهورية كوريا)

الرئيس: السيد سونغ - سو

والوضع الذي يصل فيه دخل شريحة أعلى ٢٠ في المائة من سكان العالم إلى قرابة ٨٠ ضعفاً لدخل شريحة أدنى ٢٠ في المائة هو وضع لا يصعب قبوله أخلاقياً فحسب، بل يستحيل أيضاً إدامته. ولقد أصبح الاسترسال في تهميش أشد الشعوب ضعفاً ووهناً تحدياً عالمياً. وتناول الممثلون الذين تكلموا أمس الاستجابات المتشعبة التي كان ينبغي القيام بها لمواجهة هذا التحدي العالمي. وأود أن أقصر تعليقاتي الموجزة على الموضوعين الفرعيين في مناقشتنا.

فيما يتعلق بالموضوع الفرعي ١، تعزيز إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وإيجاد موارد مالية جديدة من القطاعين العام والخاص استكمالاً لجهود التنمية، أكدت وفود عديدة أمس، وبحق، على أهمية الجهود التي تبذلها البلدان النامية ذاتها. ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن التعاون الاقتصادي الدولي في التجارة، والتمويل والتكنولوجيا يمكن، بل ينبغي أن يهيئ ظروفًا مؤاتية لتمكين البلدان النامية من جني فوائد العولمة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ٩٧ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

(ج) الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

السيد الخسيخان (منغوليا) (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة. إنني واثق من أنه تحت قيادتكم القديرة تماماً ستحقق دورة الجمعية العامة هذه أهدافها بنجاح. كذلك أقدم تهنئتي إلى سلفكم السيد هاري هولكيري، على قيادته المتفانية والبارعة.

ويود وفدي تأييد البيان الذي أدلى به أمس رئيس مجموعة الـ ٧٧. إن عملية العولمة والتقدم التكنولوجي المستمرة حالياً مازالت انتقائية بدرجة عالية ولا تشمل الأغلبية العظمى من سكان العالم في فوائدها المنظورة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ما يعادل دولارا واحدا في اليوم. ونحتاج إلى موارد ملائمة للتمويل. وفي ظل هذه الظروف، فإن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ينبغي أن يتناول جميع جوانب التنمية وتمويل التنمية، لا سيما بالنسبة لأشد البلدان النامية ضعفا وأكثرها تعرضا.

والقدرة على الاستفادة من العولمة لا تعتمد على تحسين القدرة على الاستفادة من التجارة الدولية فحسب، بل تعتمد كذلك على القدرة على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعقدة. ولقد أصبحت هذه التكنولوجيا أداة أساسية للتنمية الاقتصادية في عصرنا؛ فهي تنطوي على القوة، والمعرفة، والإبداع. ولأن البلدان النامية، لا سيما أكثرها ضعفا، تصبح أكثر تهميشا بسبب العولمة وتتخلف عن ركب التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات، فإن فرصها الإنمائية تتلاشى وتواجه تلك البلدان مزيدا من التهميش مع كل ما يترتب على ذلك من آثار. لذا، فمن الضروري أن يكون للأمم المتحدة إسهامها في مواجهة هذا التحدي المتنامي.

وبالتالي، فإن وفدي يرحب بإنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها خطوة أولى هامة لتضييق الفجوة الرقمية. والمهمة الرئيسية الآن هي بدء أنشطة فرقة العمل هذه، كما أشار بحق رئيس مجموعة الـ ٧٧ في بيانه أمس.

ووفدي يعتقد أنه قد يكون من المفيد للتنمية عقد اجتماع خاص بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذا الاجتماع يمكن أن يوفر قوة دفع كبرى لبدء أنشطة فرقة العمل هذه. ويمكن أن يضم الاجتماع الحكومات، والمؤسسات المتعددة الأطراف، ومجتمع المانحين، والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويمكن أن يناقش سبلا ووسائل محددة لمساعدة البلدان النامية في الحصول على البنى الأساسية

وللتجارة الدولية دور هام في التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية. لذلك، فإن إزالة الحواجز التجارية المادية وغير المادية من شأنها أن تكون خطوة كبرى صوب مواجهة التحديات التي تصادفها البلدان النامية. والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف الراهنة تتطلب تقييم التعريفات على أساس المساواة بين أكثر الدول أفضلية. وفي ظل هذه الظروف، ينبغي اتخاذ التدابير الملائمة لتسوية المعايير غير المتكافئة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، على أن تؤخذ احتياجات أكثرها ضعفا في الاعتبار، لا سيما أقل هذه البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة.

إن النظام التجاري الحالي يغفل عاملا بالغ الأهمية يتمثل في أن تكاليف النقل الدولي المتفاوتة إلى حد كبير تسبب نقاط ضعف بالغة الحساسية بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية. فهذه البلدان تدفع ثلاثة أضعاف ما تدفعه الدول الصناعية وضعفي مثيلاتها من البلدان النامية من أجل نقل صادراتها إلى الأسواق العالمية. ولذلك، فمن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن نتحدث عن فوائد التجارة الدولية والعولمة بالنسبة لهذه المجموعة من البلدان. ومعظم البلدان النامية غير الساحلية تعتمد في نموها الاقتصادي والاجتماعي إلى حد كبير على قطاعات تصديرية قليلة. لذلك، فإن وفدي يعتقد أن الظروف والاحتياجات الخاصة لهذه البلدان ينبغي تناولها على النحو الملائم في المحافل التجارية متعددة الأطراف، لا سيما في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في الدوحة، وكذلك في الجولة الجديدة للمفاوضات التجارية، إذا بدأت وعندما تبدأ.

إن مسألة التهميش التكنولوجي لمعظم العالم النامي قد أثرت بحق خلال مناقشاتنا. ونحن نعتقد أن هذه المشكلة، مثلها مثل العديد من المشاكل الأخرى، لا يمكن تناولها على النحو الملائم إذا كان على ثلث سكان العالم أن يعيشوا على

الغادرة للإرهابيين. وبالنيابة عن حكومة وشعب بنغلاديش، نؤكد استنكارنا التام لهذا العنف الطائش ونعرب عن تضامننا مع حكومة وشعب الولايات المتحدة في هذا الظرف. وتتقدم بخالص تعازينا للضحايا ومواساتنا للأسر المنكوبة. وتؤكد بنغلاديش تأييدها لأي جهود دولية لمكافحة الإرهاب بكل مظاهره.

إنه من دواعي الشرف والاعتزاز أن أتكلم في هذه المناسبة الهامة. وأغتنم هذه الفرصة لأثني على مبادرة الأمين العام بتنظيم هذا الحوار الثاني الرفيع المستوى تحت الموضوع العام المعني بتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة. فالأساس لعقد مثل هذا الحوار وإعادة تأكيد التزامنا بتحقيق الهدف المشترك للتنمية الاقتصادية، قد عبر عنه قرار الجمعية العامة ١٩٣/٥٥. وقد حدد ذلك القرار ضرورة توفير منبر لتبادل الأفكار على مستوى رفيع من أجل إعطاء دفعة لتنفيذ إعلان الألفية.

ونحن نشي على البيان الذي أدلى به بالأمس رئيس مجموعة الـ ٧٧ وننضم إلى وجهات النظر المعرب عنها بالنيابة عن المجموعة. وأنا أنوي تناول عدد قليل من المسائل التي نعتبرها هامة.

إن العالم يتغير بخطى لا يمكن تصورها بسبب قوى العولمة. والعملية تتيح فرصا وتفرض تحديات أيضا. والعولمة غيرت أيضا الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية للبلدان في أرجاء العالم. وفي ضوء آثار عملية العولمة المنتشرة، علينا أن نضمن أنها لا تقوض العدالة الاجتماعية وأنها تعمل على نحو أفضل بما فيه صالح كل فرد. ولهذا فإننا بحاجة إلى جعلها ذات قاعدة عريضة وتقوم على الشراكة. وبينما تعمل القوتان العظميان ألا وهما العولمة وتحرير التجارة، تجد البلدان النامية، بشكل عام، وأقل البلدان نموا بشكل خاص، نفسها مهمشة على نحو متزايد. وذلك واضح في نصيبها المنخفض

التكنولوجية للاقتصاد الجديد والقدرة على الاستفادة منها بفعالية. ويمكن أن يركز أيضا على المسائل ذات الأولوية مثل تحسين نوعية التعليم في البلدان النامية لتمكينها من الاستفادة بأكبر قدر ممكن من التكنولوجيا، والبنى الأساسية المعلوماتية المتطورة، وكذلك إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال للقطاع العريض من السكان الريفيين في البلدان النامية. ومن البديهي أن السكان في الريف يمكن أن يظلوا على هامش التنمية إذا لم نعالج احتياجاتهم المعلوماتية الخاصة وبعدهم عن مراكز التقدم للتنمية التكنولوجية.

إن العولمة التمييزية تحمل بين طياتها إمكانية إنشاء عالم يتكون، من ناحية، من أقلية مترابطة تتمتع بالفرة الشديدة وبالتالي فهي ذات إنتاجية عالية، يقابلها من ناحية أخرى أغلبية كبيرة وإن كانت مستبعدة لا من فوائد التقدم التكنولوجي والعولمة فحسب، بل وحتى من الإسهام في تلك العملية. وعلى المجتمع الدولي أن يعمل من خلال جهوده المتواصلة والتعاونية، على الحيلولة دون استمرار تهميش أضعف البلدان وأكثرها تعرضا، وعكس اتجاه هذه العملية. ويأمل وفد بلادي أن يسهم هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، في هذه الجهود.

السيد احسان (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): بما أنني آخذ الكلمة للمرة الأولى بعد توليكم، سيدي، رئاسة الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، أسمحوا لي أن أهنيكم بالنيابة عن حكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية. إننا على ثقة بأننا تحت قيادتكم القديرة سيمكننا أن نتوصل إلى نتائج طيبة في عملنا خلال هذه الدورة.

أتحدث اليوم بقلب مثقل بالألم وأنا أسترجع ذكرى تلك الخسارة الفادحة في أرواح الأبرياء والدمار الذي لحق بالمتلكات في الولايات المتحدة الأمريكية من جراء الأعمال

منفردة، المنظمات الإقليمية والهيئات الدولية لها دور حيوي في تفعيل ذلك التعاون. وقد انعكست فكرة الشراكة بوضوح في نتائج المؤتمر الثالث.

والمجال الآخر الذي يتطلب ذلك التعاون كان واضحا في أعقاب الأزمة المالية الأخيرة: تحسين تماسك النظام المالي الدولي عن طريق إدارة تقوم على الشراكة وشفافية أكبر، وبالتالي ضمان المشاركة المتزايدة للبلدان النامية. والإصلاح الذي تمس الحاجة إليه ينبغي أن يشمل على آلية لإدارة الأزمة المالية، وينبغي أن يوفر إنذارا مبكرا للأزمات المحتملة.

ونحن نرحب بالمؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية، المقرر عقده في آذار/مارس من العام المقبل في المكسيك. ونعتبر أن ذلك المؤتمر سيكون معلما في التعاون الإنمائي الدولي عقب مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا. ونحن نعتقد أن الحدث سيوفر فرصة لتناول مسائل وطنية، ودولية ومنهجية ذات صلة، بما فيها تعبئة الموارد المحلية، وتخفيف الديون والمنافع التجارية للبلدان النامية. ونأمل أن يكون من الممكن التوصل إلى اتفاق بشأن وضع مبادئ توجيهية وتدابير محددة لتعبئة الموارد من القطاع الداخلي، وبخاصة عن طريق سياسة تمويل عامة فعالة، وفي القطاع الخارجي أيضا، عن طريق التجارة المتزايدة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وتدفقات الاستثمار الخارجي المباشر ونقل التكنولوجيا.

ونحن نعلق أهمية كبيرة على مسألة الحمائية في التدابير التجارية، وعلى وجه الخصوص في القطاع الزراعي للبلدان المتقدمة النمو، بسبب أثرها الضار على الاقتصادات النامية. وهذا منع البلدان النامية من الانتفاع بشكل تام من التجارة. ونحن نعتقد أن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في قطر في تشرين الثاني/نوفمبر سيمثل

تدرجيا في التجارة العالمية، والاستثمار والإنتاج. وفي عالم اليوم المعولم، فإن الأساس المنطقي للتعاون الدولي واضح، لأن تلك البلدان تحتاج إلى بيئة خارجية داعمة لنجاح برامجها الإنمائية الاقتصادية.

واعترافا بتلك الحتمية، ولجني منافع العولمة، عقدت سلسلة من مؤتمرات الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة، مع اعتماد عدد من برامج العمل. وخلال السنوات القليلة الماضية، تمت متابعة تنفيذها عن طريق عقد مؤتمرات استعراض وتقييم لكل منها. وبالرغم من أفضل نوايا المجتمع الدولي، لم تتمكن البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص أقل البلدان نموا من التقدم بعيدا جدا. فالفقر لا يزال منتشرًا؛ والفرص لا تزال ضئيلة أمام الفقراء؛ ولا يزال قطاع عريض من النساء محروما. ونحن نريد تنفيذا مخلصا تاما لبرامج العمل التي اعتمدت في تلك المؤتمرات. ونعتقد أن من الضروري توفير آلية فعالة لتنفيذ برامج العمل هذه، آلية تبادر بإنشائها الأمم المتحدة لإجراء متابعة منسقة على الصعيدين العالمي والإقليمي.

وكان على أقل البلدان نموا، أكثر من البلدان النامية الأخرى، أن تواجه تحديات العولمة انطلاقا من قاعدة اجتماعية - اقتصادية بالغة الضعف. ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، الذي عقد في أيار/مايو من هذا العام، وفر فرصة للتعامل بشكل شامل مع مشاكل وآفاق أقل البلدان نموا بعد أكثر من عقد من الزمن. ويغطي برنامج العمل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ وإعلان بروكسل المصاحب، وعلى وجه الخصوص الالتزامات السبعة، طائفة واسعة من المسائل للمتابعة على الصعد الوطنية، ودون الإقليمية، والإقليمية، والعالمية.

والتعاون الدولي يفترض مقدما اقتسام الموارد والخبرة من أجل مواجهة تحديات العولمة. وإلى جانب البلدان

السيد لويزاغا (باراغواي) (تكلم بالاسبانية): إن هذا الحوار الثاني الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، الذي يتناول مسائل ذات أهمية بعيدة الأثر للبلدان النامية، يجري - لأسباب واضحة - في ظل ظروف صعبة ومأساوية للغاية. وفي ظل تلك الظروف، هذا الحوار له أهمية مضاعفة. أولاً وقبل كل شيء، إنه يركز على جدول أعماله الموضوعي: إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وفي شبكة المعلومات العالمية. وثانياً، هذا الحوار هام لأنه يرمز إلى التصميم القوي من المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بشكل خاص، على المضي قدماً في تنفيذ مهمته الأساسية. والأحداث الفظيعة التي نعرفها جميعاً يجب ألا تصرفنا عن هدفنا.

وبعد أن ذكرت تلك النقاط لا يسعني أن أواصل كلمتي دون أن أؤكد باسم شعب وحكومة جمهورية باراغواي تأثرنا العميق ومشاعر العزاء والتضامن لشعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة أسر ضحايا المأساة الأخيرة. ولا مرأى في أن على المجتمع الدولي أن يستنفد كل الجهود الممكنة للقيام بعمل مشترك للقضاء على هذا الشر، الذي هو الإرهاب.

وعلياً أن نسلّم جماعياً بأن العولمة واقع لا ينكر، يزداد كثافة في كل يوم ويتجلى بشكل متزايد في مظاهره المختلفة. ونقطة المناقشة الفعلية هي كيفية توجيه هذه العملية وتسييرها بطريقة تعود بالفائدة على البشرية جمعاء وعلى قدم المساواة، ولا تسمح لها بأن تخدم مصالح القلة ولا بأن توسع الفجوة القائمة حالياً بين الأغنياء والفقراء؛ وعلياً أن ننظر إلى العولمة من منظور إيجابي لأنها تفتح الباب أمامنا لتقدم كبير في ميادين التكنولوجيا والاتصالات والنقل والتجارة، وهذا قليل من كثير. بيد أن مزايا هذه الظاهرة يجب تقاسمها بين الجميع بروح من التضامن والعدل الاجتماعي.

فرصة أخرى لإصلاح الاختلالات الراهنة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى بعض المجالات المحددة التي قد تكون فيها السياسات والقواعد الموضوعية بعناية مفيدة لاندماج البلدان النامية بقدر أكبر في الاقتصاد العالمي. وهذه تتضمن، أولاً، مبادرات سوقية لصالح البلدان النامية، بما فيها وصول منتجاتها إلى الأسواق بشكل أكبر؛ وثانياً، تحريك العمالة بشكل أيسر؛ وثالثاً، الإزالة التدريجية لكل الحواجز والقيود التجارية؛ ورابعاً، التدفقات المتزايدة لرأس المال الأجنبي سواء فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية أو الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وخامساً، التدابير الفعالة لتخفيف عبء الديون؛ وأخيراً، التدفق المتزايد للمهارات والمعرفة التقنية.

إن التقدم الهائل في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوفر فرصة عظيمة للنشر السريع للمعلومات والمهارات التقنية. ونحن نقدر تماماً الدور الحيوي الذي عليه أن يقوم به في الاقتصاد العالمي للقرن الحادي والعشرين. وفي هذا السياق، نرحب بالتوصيات التي اعتمدت في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في أوكيناوا فيما يخص جني كامل ثمار ثورة التكنولوجيا الرقمية ومساعدة البلدان النامية على تجسير الفجوة الرقمية. ومما يدعو إلى السرور معرفة أن فرقة عمل فرص التكنولوجيا الرقمية التي شكلت مؤخراً تعمل الآن بشكل كامل.

وأود أن أختتم بالإعراب عن الأمل في أن يتمكن هذا الحدث الرفيع المستوى من أن يسهم إسهاماً إيجابياً في جهودنا لتحقيق هدف التنمية الاقتصادية بالتقدم بتوصيات محددة. ويجب مواصلة التركيز الخاص في جهودنا على المشاكل الاقتصادية الحادة التي تواجهها أقل البلدان نمواً. وينبغي بذل المزيد من الجهد لمساعدتها على مكافحة الآثار السلبية للعولمة واندماجها في الاقتصاد العالمي.

ولا بد أن يكون أمام البلدان النامية فرصة وصول عادل إلى الأسواق حتى تتسنى لها المشاركة على قدم المساواة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وعلينا في هذا السياق أن نسلّم بأن بعض البلدان النامية تعترضها عقبات رئيسية وتقر بحالات تزيد من عرقلة تنميتها بسبب عوامل محددة، وبأن أي اتفاق تعاون يجب أن يراعي هذا الواقع. فالبلدان النامية غير الساحلية، وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية الجزرية الصغيرة، تواجه جميعها خطراً أكبر، هو التهميش وسد طريقها أمام مزايا العولمة التي تتمتع بها غيرها من البلدان النامية. ومن الخطأ أن تجمع البلدان النامية كلها في مجموعة واحدة دون التسليم بوجود فوارق حادة في حالة كل منها ومستويات نموها، وبأن لديها قدرات فعلية على الانضمام إلى العمليات الدولية.

وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سبب من أسباب العولمة وعنصر من عناصرها. ولو أنها وجهت بشكل عادل ومنصف لأمكن في جملة أمور أن تكون أداة هامة أمام بلداننا، وتعزز التدريب في مجال الموارد البشرية، وتساند الأطر المؤسسية القانونية والمالية وتيسر التجارة. والحصول على التكنولوجيا يعني الحصول على الميزات وتحقيق التنمية، وهذا هو السبب في أن على البلدان المتقدمة النمو التزاماً ومسؤولية أخلاقية بأن تكفل وضع التكنولوجيات الجديدة في متناول الجميع بغية تلافي تفاقم المساوئ الكامنة في كثير من البلدان النامية. إذ لا يمكن للتكنولوجيا أن تعوض أوجه التفاوت الواضحة إلا من خلال مشاركة الجميع وتعاونهم، بروح من التضامن الإنساني. ونحن نرحب بإنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونؤكد ضرورة أن تناول الفرقة الموارد اللازمة لأدائها لعملها الهام. كما نبرز عمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية.

وهذا هو السبب في أن النظر في البنود المعنية المدرجة في جدول أعمالنا يجب أن يكون سعياً مشتركاً قائماً على التعاون والشاركة. فإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي والبحث عن مصادر جديدة للتمويل لا يثبت نجاحها إلا من خلال جهد جماعي يشمل جميع الفاعلين الرئيسيين - أي مؤسسات الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص والمجتمع المدني - ويكفل في الوقت نفسه مشاركة البلدان على اختلاف مستويات تنميتها.

ونحن نشدد في هذا السياق على أهمية عملية تمويل التنمية التي ستتوج بعقد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، في العام القادم في مونتيري، بالمكسيك. وعلينا أن نستفيد بأقصى ما نستطيع من جهد، من هذه الفرصة في بحث المشاكل التي تتعلق بموارد التنمية، وألا نسمح بأن يكون هذا عبئاً إضافياً على الديون الخارجية للبلدان النامية.

وبوسعنا أيضاً أن نشدد على المناقشات المتعلقة بتمويل التنمية التي تجري برعاية مؤسسات بريتون وودز وهي الجهات الفاعلة الأساسية في عملية إدماج العالم النامي، ونشدد أيضاً على المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في الدوحة، قطر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

ولا يغيب عن بالنا في هذا السياق دور التجارة الأساسي في تنمية بلداننا، ونؤكد أهمية العملية المتواصلة لتحرير التجارة، وخاصة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية، كيما تعوض عن المساوئ القائمة في النظام التجاري الراهن، وذلك بغية إيجاد نظام عادل وشفاف ويمكن التنبؤ به، ولا سيما عن طريق القضاء المبرم على كل الحواجز التجارية والحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تسيء أكثر ما تسيء إلى بلداننا.

لقد أصبحت العولمة سمة العصر الراهن. وفي حين أنها تجلّت في كثير من الصور كأداة ضخمة لإمكانات التطور السريع والمتنوع، وبخاصة في مجال التجارة والتكنولوجيا والنمو، بيد أنها حصرت غايتها في الأسواق وألغت الاهتمامات الإنسانية والاجتماعية من جل اهتمامها. أما لاعبوها الأساسيون فانحصروا في المؤسسات الضخمة المتعددة الجنسيات وعدد من البلدان الصناعية المتطورة. وانحسرت على نحو متزايد الغالبية العظمى من البلدان النامية، وتلك الأقل منها نمواً، من ساحات الاقتصاد الدولي المعولم، وأصبحت مهمشة تعاني من تفاقم عوائق التنمية وترزح تحت وطأة الديون الخارجية، كما جابهت العديد منها أزمات مالية حادة.

وفي هذا السياق، فإن معالجة أزمة البلدان النامية وتحقيق الغايات المرجوة من إدماجها في الاقتصاد الدولي يتطلب جهوداً دولية تضامنية وتعاونية، مبنية على أساس المسؤولية المشتركة والاقتناع بضرورة المساواة والعدالة. ويمكن التركيز على معالجة القضايا التالية.

أولاً، تعزيز القدرة الاقتصادية للبلدان النامية وإخراجها من حالة الضعف الاقتصادي من حيث البنى التحتية، بما في ذلك تعزيز قدرات مواردها البشرية.

وثانياً، إعادة الحياة الاقتصادية في البلدان النامية عن طريق القضاء على تدني أسعار منتجاتها للتصدير وتحسين التعامل التجاري معها، بما في ذلك حل مشكلة الديون. إن تسهيل دخول المنتجات الزراعية والمصنعة من البلدان النامية إلى السوق الدولية شرط أساسي - في اعتقادنا - لعملية الإدماج المطلوبة.

وثالثاً، هناك سمات ضعف ينبغي العمل على إزالتها من اقتصادات البلدان النامية، مثل الافتقار إلى القوة التفاوضية في سياق نهج العلاقات الدولية الراهنة. وقد أشار

وأخيراً، نؤكد من جديد أهمية المراعاة الدائمة لأكثر البلدان النامية حرماناً بالنظر إلى أن التكنولوجيا أداة هامة لمستقبل تنميتها التي تتيح للجميع الأدوات اللازمة لنا لبلوغ العدل الاجتماعي كل في بلده.

السيد الحداد (اليمن) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، يطيب لي أن أتقدم إليكم باسم الجمهورية اليمنية بالتهنئة على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، ثم على ترأسكم أعمال الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة في مرحلته الثانية.

وعبركم نود التعبير عن شكرنا وتقديرنا لسلفكم السيد هاري هولكيري على جهوده المثمرة خلال توليه دورة الجمعية العامة في دورتها السابقة.

بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أتقدم بالتعازي القلبية إلى أسر ضحايا العمليات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا. لقد صدمنا والمجتمع الدولي برمته بمول ما حدث، ونحن نؤكد على أن الإرهاب بكافة أشكاله وصوره هو عمل تدينه الأديان السماوية. وحري بهذا المحفل الدولي الهام في هذه الدورة أن يصدر إدانة صارمة، بل ويبلور نهجاً يمكن بواسطته إنشاء تحالف دولي للقضاء على الإرهاب.

ينعقد هذا الحوار الهام بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة في مرحلته الثانية والمكرسة لمواجهة العولمة وتسهيل إدماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين. وأن نهج الحوار الذي تم اعتماده هذا العام من حيث إضافة انعقاد حلقات الموائد المستديرة لجدير بأن يضيف حيوية إلى الحوار، ويضمن بالتالي التوصل إلى الاستخلاصات والنتائج الهامة المتسمة بالشمولية كحصول هذه الحوارات الهامة.

فالنظام الجديد الذي تبلور عن جولة أوروغواي، وتم استخلاصه من منظمة الغات إلى نظام منظمة التجارة العالمية، قد تضمن في بعض المجالات، مثل حقوق الملكية الفكرية، الخدمات ومعايير القضايا المترابطة للاستثمار الزراعي والتجاري، وينبغي أن يتسم بالنظرة الموضوعية والأخذ بعين الاعتبار بمصالح البلدان النامية، وبما يضمن الاعتراف بها كشريك حقيقي في تحمل المسؤولية الاقتصادية الدولية.

إن الجهود الرامية إلى إدماج البلدان النامية في الاقتصاد الدولي المعولم عن طريق الشراكة ينبغي ألا يغفل إشراك هذه البلدان في عملية صنع القرار الدولي. فهذا الجانب أيضا قد تمت عولمته، ليس لصالح البلدان النامية. فالقرارات الاقتصادية والاجتماعية، بل والثقافية، قد أصبحت تصاغ على المستوى الوطني بتوجهات العولمة عن طريق فرض رؤى مؤسسات التمويل الدولية ومصالح المؤسسات المالية والتجارية الضخمة. ويتزايد الضغط على الحكومات الوطنية للتخلي عن سيادتها الوطنية في صياغات التوجهات الوطنية للتنمية الشاملة وتبني مفاهيم وتوجهات القرار الخارجي.

إن التأثيرات السلبية لهذه الأوضاع ينبغي معالجتها على نحو جاد في حوارنا الراهن. ولا بد، تسهيلا لعملية الاندماج المطلوبة، من الأخذ بعين الاعتبار بضرورة توفير البيئة المناسبة للحكومات الوطنية كي تصبغ خططها التنموية على ضوء المتطلبات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويحدونا الأمل في أن الحدث الدولي الرفيع المستوى حول تمويل التنمية، المزمع عقده في مونتري، المكسيك في العام القادم، سيكون محطة هامة لبحث القضايا المتعلقة بأهمية تمويل مجالات التنمية المتنوعة في البلدان النامية، وهو الأمر

الإعلان الذي تبناه رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الألفية إلى هذا الجانب، وأكد على ضرورة اعتماد نهج جديد لممارسة العلاقات الدولية يبنى على العدل والإنصاف والمسؤولية المشتركة. وحقيقة أن البلدان النامية مثقلة بالديون ومعتمدة في عملياتها التنموية على المساعدات الثنائية والمساعدات الخارجية والمتعددة الأطراف وتنامي دور الاستثمار المباشر في العمليات التنموية القصيرة الأجل خاصة، إنما يجردها من القدرة التفاوضية، وبالتالي لا يساعدها على التأهل للاندماج كشريك أساسي في الاقتصاد الدولي، بل يقيها في دائرة التهميش الراهنة.

ورابعا، لقد قام العديد من البلدان النامية، ومن بينها الجمهورية اليمنية، بإجراء أشكال متنوعة من تدابير المواءمة المطلوبة، ومن بينها تحرير الأسواق والقيام بالإصلاحات الاقتصادية من أجل الدفع بالاقتصاد نحو التطور المنشود والرامي إلى الاندماج في السوق العالمية، إلا أن هذه العمليات، التي ما زلنا نقوم بها بالتعاون مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية، لم تؤد بعد إلى تسهيل الاندماج في الاقتصاد الدولي. ذلك أن ما نشهده الآن من حرية التجارة وإزالة الحواجز عن تبادلها قد سمح للتجارة الدولية بأن تضرب مداميك الاقتصادات الوطنية. وإن اتساع نطاق التجارة العالمية، الذي أدى إلى زيادة الإنتاج وتنامي أسواق رأس المال واستثماراته في المنظور القريب الأجل، تقابله أضرار على مستويات المنتجات المحلية في البلدان النامية بسبب عدم قدرتها على المنافسة في جودة المنتج المحلي. كما أنه لا يمكن مقارنة القدرات التي يتمتع بها المنتجون من البلدان الصناعية فيما يتعلق بالتقدم التكنولوجي والمعلومات وترابط الإنتاج والتوزيع والتسويق.

وهذا يقودنا إلى معالجة القضايا المتعلقة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف، خاصة ودولنا التي لم تفعل بعد، تقوم بالإجراءات للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وتعلق الجمهورية التشيكية أهمية كبرى على أهداف التنمية التي حددتها الأمم المتحدة. وتحقيق غالبية الأهداف الإنمائية المعقدة المحددة هذه بحلول سنة ٢٠١٥ يتطلب إجراءات عديدة واسعة النطاق تتخذها أطراف فاعلة شتى، سواء حكومات وطنية أو منظمات دولية أو منظمات المجتمع المدني أو كيانات القطاع الخاص. ونتصور أن الأمم المتحدة يجب أن تضطلع بدور رئيسي في تشكيل تحالف من أجل تنفيذ إعلان الألفية بصورة تامة. ولهذا نؤيد تأييدا قويا جميع المبادرات المفضية إلى مشاورات وإقامة تعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، لا سيما في إطار العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية.

ونعرب عن سرورنا لأن مسألة تمويل التنمية ستناقش في اجتماع لجنة التنمية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومن المحتمل أن تنطوي جولة جديدة من المفاوضات التجارية على بعد إنمائي هو في الوقت الحاضر موضوع مفاوضات مكثفة. ونرحب أيضا بمحاولات الاتصال الهامة بقطاع الأعمال والمجتمع المدني التي تجري في إطار العملية التحضيرية المعنية بتمويل التنمية ومبادرة الشراكة العالمية. ونعتقد بأن جميع هذه العمليات تمثل تعاوننا الوثق ونهجا أفضل اتساقا بصدد تنفيذ متابعة إعلان الألفية ومن شأنها، فضلا عن ذلك، أن تعزز التركيز على التنمية في مجال التعاون الاقتصادي الدولي وربما تجعل الهيكل الاقتصادي الدولي أكثر توجهها نحو التنمية.

وتترتب على البعد الإنمائي في التعاون الاقتصادي الدولي آثار كثيرة فيما يتصل بإدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي. بيد أن البيئة الدولية التمكينية ليست كافية وحدها. فهي يمكن أن تترك أثرا داعما وحفازا، ولكن كل بلد نام وكل بلد تمر

الذي سيسهل من تحقيق غاياتنا المنشودة للدفع باقتصادات البلدان النامية إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، وبما يسهم في الازدهار الاقتصادي العالمي وتوطيد الأمن والسلم الدوليين.

السيد غالوسكا (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالانكليزية): حيث أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في هذه الدورة ممثلا بلادي، أود أن أهنئكم، سيدي، باسم حكومة بلادي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين وأن أعهد بتأييدنا الكامل لكم في أعمالكم الهامة والمضنية.

تؤيد الجمهورية التشيكية بيان الاتحاد الأوروبي بشأن الموضوع قيد المناقشة. وتنشاطر بجلاء وجهات النظر المتعلقة بجميع القضايا المعرب عنها في بيان الاتحاد الأوروبي الذي أدلت به الرئاسة البلجيكية أمس. ويود الوفد التشيكي الآن أن يتكلم بمزيد من الإسهاب عن ثلاث نقاط يرى أنها حاسمة، وهي: بُعد التنمية في التعاون الاقتصادي الدولي؛ ومسؤولية البلدان عن تنميتها؛ والتعاون الإقليمي.

ويولي المجتمع الدولي اهتماما رئيسيا عبر العقود لقضية التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية. ولكن الأحداث التي وقعت والمبادرات التي اتخذت مؤخرا جدا قهقبي فرصة جديدة حقا لتعزيز التعاون ولتيسير اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. نقطة التحول تمثلت في اعتماد إعلان الألفية، الذي اتفق فيه رؤساء الدول والحكومات على أهداف إنمائية طموحة. وكان مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، وكذلك العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، محفلين هامين أيضا لمواجهة التحديات الرئيسية الماثلة حاليا في مجال التعاون الاقتصادي من أجل التنمية.

فضلا عن القضيتين الملحتين إلى أقصى حد وهما العولمة والترابط.

السيد الأطرش (الجمهورية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): حيث أن هذه هي المرة الأولى التي أتحدث فيها منذ انتخابكم، سيدي، لرئاسة الدورة العادية السادسة والخمسين للجمعية العامة، يطيب لي في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة الخالصة مقرونة بتمنياتنا الطيبة لكم بالنجاح في مهمتكم.

ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أتقدم لسلفكم بكامل الشكر والتقدير لجهوداته القيّمة وقيادته الحكيمة للدورة السابقة.

ويسرني، سيدي الرئيس، أن أتقدم لكم بالشكر الجزيل على جهودكم في تنظيم ورعاية هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية في طريق الشراكة.

اجتماعنا هذا يُعقد بعد أيام قليلة من وقوع الحادث الإرهابي المروع الذي تعرضت له نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا، وذهب ضحيته آلاف الأرواح البريئة والآمنة. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بتعازينا الحارة ومواساتنا لكافة أفراد المجتمع الأمريكي بشكل عام وإلى أقرباء الضحايا بشكل خاص.

إن هذا الحادث الإرهابي الأليم لا تقره الشرائع السماوية وتجرحه القوانين الوضعية. ولأن بلدي وشعبه كان أحد أكبر ضحايا الإرهاب في شتى أشكاله وصوره، فإننا نؤكد على ضرورة التصدي للإرهاب بكافة أشكاله بواسطة عمل تقره الأمم المتحدة وتقوده.

إننا نرحب بالاجتماع الذي تقرر عقده في أول تشرين الأول/أكتوبر القادم لبحث سبل التصدي للإرهاب، ونأمل أن يتحقق الهدف المنشود.

اقتصاداته. بمرحلة انتقالية يتحمل المسؤولية الأولية عن تنميته وعن اندماجه في الاقتصاد العالمي.

ويتعين أن تكون البلدان ذاتها القوة الدافعة في عملية اندماجها. فهي تحتاج إلى وضع استراتيجيات ثابتة تتلاءم مع ظروف البلد نفسه وتهدف إلى تخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية وتضع أهدافا إنمائية على صعيد البلد وتبني أساسا لسياسات مالية وتجارية على صعيد الاقتصاد الكلي تكون صحيحة ومتسقة، مع عنايتها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية.

وفي هذا السياق، أشير إلى ورقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر، التي يعممها حاليا صندوق النقد الدولي في أقل البلدان نموا، والتي تعد أداة لها أهمية استثنائية، لأنها تقدم نهجا جديدا نحو التنمية وذلك بتحديد الأولويات لاستراتيجيات إنمائية ثابتة تتلاءم مع ظروف البلدان وسياسات متسقة، إضافة إلى دور داعم يقوم به الشركاء الدوليون في التنمية. لذلك نؤمن بأن استراتيجية إنمائية من هذا النوع ينبغي تطبيقها على نطاق واسع في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

النقطة الأخيرة التي أود أن أطرحها تتعلق بالتعاون الإقليمي. وفي هذا السياق، أرحب بالوثيقة HLD/CRP.3، التي تقدم لنا بيانات قيمة عن الانتهاكات والمنظورات الإقليمية الجديدة بشأن العولمة. وتقدم لنا أيضا دليلا على الأهمية البالغة للتعاون الإقليمي. وهذه صيغة ملائمة تماما للعلاقات التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر، على حد سواء. ومن رأينا أن إمكانيات التعاون الإقليمي لم تقدر حق قدرها حتى الآن، لا سيما فيما يتصل بالمسائل المالية والنقدية.

ويعرب الوفد التشيكي عن اقتناعه بأنه ينبغي إيلاء اهتمام ملائم أكثر تركيزا على التعاون والتكامل الإقليميين،

وعولمة الاقتصاد العالمي، مع مراعاة ظروف البلدان وإمكاناتها التي قد لا تتلاءم بشكل كلي مع النظام العالمي الذي ينبغي أن ينهض بالتجارة والتنمية لصالح رفاهية الجميع، وخاصة البلدان النامية.

وفي تقديرنا أننا إذا كنا حقاً نريد تحسين الأوضاع السائدة، ولكي تصبح العولمة قوة إيجابية لجميع الشعوب، فإننا كمجتمع دولي بحاجة إلى إدخال تغييرات جذرية على المستويين العالمي والوطني، تشمل توجيه اهتمام خاص لأفريقيا باعتبارها القارة الأكثر عرضة للفشل في تحقيق الأهداف.

وقد أدركت مجموعة الـ ٧٧ والصين هذه الحقائق منذ فترة طويلة، ولهذا السبب اعتمدت العام الماضي في هافانا إعلاناً جريئاً وبرنامج عمل طموحاً يلتزمان بصياغة نظام عالمي إنساني جديد، يساعد على تيسير اندماج الدول النامية داخل اقتصاد عالمي بشروط تدفع إلى الأمام بأهدافنا المشتركة التي تتمثل في مستقبل أكثر عدلاً وإنصافاً، وفي القضاء على التخلف والفقر، وفي النمو على قدم المساواة.

إن ذلك هو الدور الذي يمثل طموحاتنا وأمانينا للألفية الجديدة. ونحن ندرك أن برنامج العمل الذي اعتمدته مجموعة الـ ٧٧ والصين في هافانا العام الماضي، والمؤازرة السياسية العالمية لأهدافنا المشتركة والبناءة المتمثلة في إعلان الألفية لمنظمة الأمم المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر الماضي تبشر بأن العولمة يمكن أن تصبح قوة إيجابية لجميع شعوب العالم، ويمكن أن تحقق نوعاً من المشاركة الفعالة للبلدان النامية في تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة.

ودعماً لذلك يسرني القول بأن بلادي تقوم بمجهودات حقيقية وعملية عديدة من أجل التنمية على المستويين الوطني والعالمي. وهي تلتزم ببرنامج عمل هافانا

إننا ندرك أهمية هذا الحوار باعتباره مراجعة وتقييماً شاملين لجهودنا جميعاً حتى الآن. وفي هذا الصدد، من المهم أن نبرز حقيقة أن إدماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي يظل من المسائل الأكثر تعقيداً في مستهل القرن الحادي والعشرين.

لا تزال العولمة تواجه أزمات ومعارضة شديدة. والسبب في تقديرنا واضح. فبينما الأسواق المفتوحة وحرية التجارة ولدت ثروات لم يسبق لها مثيل في بعض أنحاء العالم، فإن توزيعها لم يكن عادلاً، ومن ثم خذلت العولمة الفقراء، وأصبح الوعد بحياة أفضل بعيد المنال للدول النامية بشكل عام.

ولم يعد خطر العولمة على الدول الفقيرة ينحصر في خطر إغراقها والهيمنة على أسواقها بقدر ما هو خطر إهمالها وصرف النظر عن تحسين وضعها الاقتصادي.

إن الحديث عن الفقر والتخلف هو أمر هام. وتحدي الفقر إنما هو أمر ملح للغاية. ويبدو أن التقدم في هذا الأمر أصبح بطيئاً للغاية. وطبقاً للاتجاهات الاقتصادية الحالية فإن العشرات من الدول، والتي تمثل ثلثي العالم تقريباً، لا تزال متخلفة وغير قادرة على تحقيق أي تحسن في المجال الاقتصادي أو تحقيق المشاركة في الاقتصاد الدولي أو الاستفادة من التقنيات الحديثة من أجل تطوير وتحديث مؤسساتها التجارية وأسواقها.

وبالنسبة إلينا في الأسواق والبلدان النامية، خاصة في أفريقيا، حيث تبلغ نسبة الأفارقة الموصولين بشبكة الإنترنت أقل من ١ في المائة، بالمقارنة بنسبة ٤٥ في المائة لسكان أمريكا الشمالية، فإننا نرحب بالحوار الرفيع المستوى الذي من شأنه أن يساعد على اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي، وكذلك في شبكة المعلومات العالمية، مما يحقق تنمية قدرات المؤسسات العامة والخاصة، وإحراز تقدم في تنمية

هافانا والقمة الألفية. نتمنى لهذا الحوار كامل التوفيق لتحقيق الأهداف المرجوة.

السيد سينغهارا نا أيودهايا (تايلند) (تكلم

بالانكليزية): قبل أن أبدأ، اسمحوا لي بأن أنضم إلى زملائي في الإعراب باسم حكومة تايلند وشعبها عن صادق تعاطفنا وعميق تعازينا لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية وحكومتها وشعبها، ولا سيما لمن فقدوا أحبائهم في أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المفجعة.

وأود أن أرحي تهانتي للرئيس على انتخابه رئيساً للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ولدي ثقة في أن قيادته وما يتسم به من خبرة واسعة ستوجهنا دون شك نحو خاتمة ناجحة لهذه الدورة، ولا سيما في وقت نواجه فيه حالة بالغة الصعوبة. ولكم أن تطمئنوا إلى كامل التعاون من جانب وفدي من أجل إنجاح هذه الجلسة.

وأود أن أعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي أدلى به ممثل إيران الموقر، رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين.

يُنظر إلى العولمة اليوم بوصفها عملية لدمج ثقافة العالم واقتصاده وهياكله الأساسية وصيغها بالطابع الديمقراطي. ومع ذلك، ينبغي ألا ننظر إلى العولمة على أنها قوة لا يمكن تفاديها أو أننا لا سيطرة لنا عليها. بل بالأحرى ينبغي النظر إليها على أنها نتاج تفاعلات تحدث فيما بين مكوناتها الأساسية، مثل تحرير الاقتصاد، والتجارة المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية، وسياسات وقرارات مختلف البلدان، وكذلك التعاون فيما بين مختلف المجموعات ودخلها. والأهم من ذلك أن العولمة تتسارع عجلتها بفعل الانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

إن أحد التحديات الرئيسية التي نواجهها اليوم هو كيفية التوصل إلى أفضل السبل للتعامل مع هذه العملية

وإعلان الألفية لمنظمة الأمم المتحدة الصادر في أيلول/سبتمبر الماضي. ولكن، ومهما كان الأمر، فإنه بدون بذل مجهود عالمي حقيقي فإننا لن نستطيع بناء عولمة أكثر شمولاً. وهذا بطبيعة الحال يتطلب من الشمال أن يمارس بصدق وحساس ما كان يدعو إليه لسنوات طويلة ويعد به من عكس لأوضاع الفقراء الذين ظلوا مهمشين لعقود طويلة. وأود هنا القول بأن الوقت قد حان لوضع شروط جديدة يمكن أن تغير الواقع المؤلم الذي نعيشه. فإذا كانت الدول المتقدمة اقتصادياً حقا ملتزمة باستخدام التجارة لدفع التنمية البشرية كما تزعم، فإذاً عليها أن تتخذ خطى جادة وعملاً محمداً وقوياً من الآن. وهنا نود التذكير بأن أحداثاً واجتماعات دولية قادمة، مثل الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، ومؤتمر تمويل التنمية في مونتريه، ومؤتمر القمة حول التنمية المستدامة الذي سيعقد في جوهانسبرغ. ويمكن أن توفر هذه الاجتماعات والمؤتمرات الفرصة لمناقشة إمكانية التسريع بإقامة عملية عولمة وشراكة أكثر شمولاً، وبحث مسائل وقضايا هامة للغاية يمكن أن تقود إلى حلحلة العوائق القائمة، وفي مقدمتها تخفيف وطأة الديون عن الدول الفقيرة، ومساعدة الدول النامية، والالتزام بمبدأ التنمية المستدامة. إذن، وعلى مختلف الجبهات، نرى أهمية السعي لدفع النقاش حول تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة إلى الأمام، وتحريك النقاش العالمي وتفعيله حول أكثر المسائل إلحاحاً وأهمية.

واسمحوا لي أن أنهى كلمتي هذه بالتأكيد على أن بلادي لن تألو جهداً في سبيل تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، وستكون شريكا فاعلاً داخل أسرة الأمم المتحدة في مختلف الجهود. ونحن ملتزمون بالبناء على أسس الشراكة، وعلى مختلف المستويات الإقليمية والعالمية، لتحقيق الأهداف التي صدرت عن إعلان

الاقتصاد العالمي. وفي ضوء هذا، تؤيد تايلند إجراء إصلاح شامل للهيكل المالي الدولي، إصلاح يجعله يوفر آلية أفضل لإدارة الأزمات، ويصبح أكثر مؤاتاة للتجارة والتنمية لصالح البلدان النامية.

والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن تكون فعالة في مساعدة البلدان النامية في جهودها للاندماج في الاقتصاد العالمي. ومن ثم، فإن بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تلتزم التزاما تاما بهدف التكامل الاقتصادي داخل المنطقة، وتعمل عن كثب للتوصل إليه. ومنطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية، التي تضم كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وتايلند وفيت نام ومقاطعة يونان بجمهورية الصين الشعبية، منطقة أخرى دون إقليمية تعمل فيها البلدان معا بشكل وثيق لتسريع تنميتها في إطار عقد التعاون الإنمائي لمنطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية. وعلى المستوى الأعم تؤيد تايلند أيضا تمام التأييد تقوية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عملية إدماج تلك البلدان في الاقتصاد العالمي.

وعلى الصعيد الدولي، تعلق تايلند آمالا عريضة على نجاح المؤتمر الدولي المعني بالتمويل لأغراض التنمية الذي سيعقد في مونتيري بالمكسيك بين ١٨ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢. والمقاصد الرئيسية لهذا المؤتمر الدولي هي معالجة القضايا الوطنية والدولية والمنهجية المتعلقة بالتمويل لأغراض التنمية، بطريقة كلية شاملة في سياق العولمة والترابط؛ وكذلك معالجة مسألة تعبئة الموارد المالية لتحقيق الأهداف التي حددها المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة إبان التسعينات، بما في ذلك إعلان الألفية. وفي هذا الصدد، تود تايلند أن تؤكد أن جدول أعمالها - الذي يغطي ستة مجالات، مثل الاستثمار المباشر الأجنبي وغيره من التدفقات الخاصة، والتجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية والقضايا المنهجية - يكتسب أهمية بالغة بالنسبة لتنمية البلدان

المتواصلة، بحيث تعود بالنفع علينا جميعا، وبخاصة على البلدان النامية التي لديها قدرة محدودة، أو لا تملك القدرة، على مسايرة هذا الواقع الجديد. وبغية تعظيم فوائد العولمة يلزم أن تكون لدى البلدان سياسات داخلية سليمة، وأن تحسّن قدراتها المحلية، بما في ذلك إجراء إصلاحات مالية وهيكلية، وأن تكون مواكبة للعالم السائر في طريق العولمة. والواقع أن البعض منا يبذل قصاره في هذا الجهد الإصلاحي. هذا علاوة على أن هناك حاجة إلى تهئية بيئة دولية تمكينية. وتساوي شروط اللعبة لا يكفي وحده لمعالجة التفاوتات المتزايدة أو سد الفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. إن البلدان النامية تحتاج إلى مساعدة لبناء قدراتها حتى تتمكن من جني كل فوائد العولمة في مجالات مثل التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا. وتقوم الحاجة في هذا المضمار إلى تعاون اقتصادي دولي حقيقي وجهود حقيقية وحسنة النية.

وتايلند تسلم بأن البلدان النامية بإمكانها أن تولّد النمو الاقتصادي عن طريق تحرير الاقتصاد. إلا أن هذا التحرير يجب تطبيقه بطريقة تدريجية أو خطوة خطوة وفقا لدرجة استعدادها. ويجب أن يكون التحرير مرنا وأن يراعى في تنفيذه الاحترام الواجب لأهداف السياسة الوطنية ومستوى التنمية في كل بلد على حدة. وهذه المشاركة التدريجية ممكنة ومسموح بها بموجب اتفاقات كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

ومع أن العولمة تعد قوة محرّكة محتملة لدفع النمو الاقتصادي والتنمية لصالح البلدان النامية، فمن الممكن أيضا أن تشكل تهديدا خطيرا للاقتصادات الضعيفة ذات القدرات المحدودة. والأزمة المالية التي شهدتها آسيا مؤخرا أوضحت بصورة حية أن البلدان النامية التي تمتعت في السابق بنمو اقتصادي سريع لا تزال غير مجهزة بشكل كاف بوسائل لإدارة الأزمة، وتظل ضعيفة وسريعة التأثر بتذبذبات

الخدمات العامة عن طريق الكمبيوتر تمثل للعديد من البلدان النامية دفعة هامة في تطوير بنية أساسية وطنية للاتصالات. فيمكن أن تساعد بشكل ملموس في التعجيل بإدماج بلد ما في الشبكة العالمية. ومن هذا المنطلق نعمل من أجل تعزيز قدرتنا في هذا الاتجاه. ومع ذلك، فإنني أعتقد حقاً بأن بلداناً نامية عديدة - من بينها بلدي - ستكون بحاجة إلى نوع أو آخر من المساعدة التقنية الآتية عبر البحار في هذا الصدد.

وبالتالي، تتشاطر تايلند القلق العام من أن البلدان النامية أصبحت تتعرض للتهميش على نحو متزايد من جراء عدم قدرتها على مواكبة دينامية التغيرات التكنولوجية، خاصة وأن الربط بالشبكات العالمية والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات الجديدة والخدمات المتقدمة أصبح القوة الدافعة الرئيسية للاندماج في الاقتصاد العالمي. وهذا بالتالي يحتم وجود تعاون دولي بشأن نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فضلاً عن تقديم المساعدة لبناء القدرات البشرية في هذا المجال. كما أن هناك حاجة إلى مبادرات بحثية وإمائية للمساعدة على تجهيز البلدان النامية بالمعرفة التكنولوجية اللازمة للحيلولة دون زيادة اتساع الفجوة التي تفصل بين من يملكون التكنولوجيا الرقمية ومن لا يملكونها. وفي هذا الصدد، تؤيد تايلند تمام التأييد الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في النهوض بالتنمية في سياق العولمة والترابط، خاصة في مجال التكنولوجيا، والعمل الذي تضطلع به فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال التابعة للأمم المتحدة والتي أنشئت مؤخراً. ونحن بدورنا سنقدم تعاوننا الكامل من أجل إنجاح فرقة العمل هذه، بل وما هو أبعد من ذلك.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أعرب لحكومة الولايات المتحدة والشعب الأمريكي عن مواساتنا وتعازينا القلبية على ما حل بهما من خسائر فادحة في الأرواح ودمار لا حصر له في الممتلكات نتيجة الهجمات الإرهابية المروعة على المعالم البارزة في الولايات

النامية وإدماجها في النظام الاقتصادي العالمي، وسوف يكون له تأثير على هذين المجالين.

وفيما يتعلق بالبند الثاني من جدول أعمال هذه الجلسة، تعتقد تايلند أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تلعب دوراً حيوياً في عملية العولمة وتعد جزءاً لا يتجزأ منها. كما أن شبكات المعلومات تنهض بالكفاءة ونوعية الحياة بتقليص الحواجز المادية والزمنية. وبغية حث عامة الناس على استخدام تكنولوجيا المعلومات، يتعين على البلدان النامية أن تهيئ مستوى كافياً من خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، بحيث يمكن الاعتماد عليها وتكون غير مكلفة في الوقت ذاته، مع إعطاء الأولوية لبناء هيكل أساسي أفضل للاتصالات والربط الشبكي.

وتسلم تايلند بأن تحرير التجارة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية أسلوب فعال للتوصل إلى نظم عالية الجودة للمعلومات. ولكن عملية التحرير هذه يجب أن تتم بطريقة متدرجة ومع الاحترام الواجب لأهداف السياسة الوطنية ومستوى التنمية. وهذه العملية يجب أيضاً أن تركز على حماية المستهلك والمنافسة المنصفة والتسعير العادل وترخيص الخدمات والنص على عقوبات.

وتعتقد تايلند بأنه ينبغي للبلدان النامية ألا تهم فحسب بعدد وصلات الربط الشبكي للاتصالات السلكية واللاسلكية، بل أيضاً بعدد الأشخاص الذين يملكون إمكانية الربط بهذه الوصلات، ومستوى معرفتهم بكيفية الاستفادة الكاملة من تكنولوجيات المعلومات والاتصال. وبالتالي ينبغي تعزيز وصلات الاتصال بالتزامن مع التدريب على استخدام الحاسوب، وبناء القدرات البشرية، بغية كفاءة الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا المتاحة.

وتسلم تايلند أيضاً بأن الإدارة الإلكترونية التي تشمل تطبيق التكنولوجيا الرقمية في مجال المعلومات وتقديم

واعية ومتسقة لجعل تلك القوى التي يعزز بعضها بعضا شاملة قبل أن تُجبر البلدان النامية على الاستسلام لحالة الإحباط واليأس الشديد التي تواجهها.

إن تعزيز إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وفي شبكة المعلومات العالمية أساسا يتطلب اتخاذ تدابير هامة مماثلة تشمل بناء القدرات، وتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق، وضمان تحقيق الإنصاف والعدالة.

ولا بد من أن تتاح للبلدان النامية القدرة على المشاركة في التجارة التي تتولد من خلال إزالة القيود المتصلة بالكميات المعروضة. ولا يمكن لهذه البلدان أن تزيد صادراتها إلا إذا كان لديها منتجات وخدمات تبيعها، أو أن تزيد وارداتها إلا إذا كان لدى شعوبها دخول تمكنها من الإنفاق. ويتطلب إنتاج سلع وخدمات قابلة للتداول، وتوليد الدخل اللازمة وجود تكنولوجيا واستثمارات في قطاعات المراتب الأولى والثانية والثالثة، التي تولّد فرص العمل والفرص الاقتصادية للشعوب.

ولجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، تحتاج البلدان الفقيرة إلى هياكل أساسية اقتصادية واجتماعية، وطرق، وقوى كهربائية، ووسائل اتصالات، وأسواق، وتعليم جيد، وخدمات صحية، في إطار قانوني ومؤسسي ملائم. وليس بوسع معظم البلدان النامية أن تنشئ الهياكل الأساسية اللازمة لذلك بدون مساعدة أجنبية.

ويتطلب إدماج بلدان العالم النامي في الاقتصاد العالمي أساسا وجود تنمية وطنية شاملة ومتكاملة. وللبدء بتلك العملية، ستحتاج البلدان النامية إلى صفقة أولية كبيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية يخصص القسط، وتخفيف أعمق وأوسع للديون، وقدرات مؤسسية معززة قادرة على توليد زخم للاستثمار والتجارة. ومع ذلك، حدث انخفاض خلال عدد من السنوات السابقة في التدفقات

المتحدة يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. قلوبنا مع كل من فقدوا أحبائهم في هذه الفاجعة.

أود أن أستهل كلمتي بتهنئتك، سيدي الرئيس، على انتخابكم الجدير لقيادة أهم هيئة تمثيلية في العالم. ولدى وفد بلادي ثقة كاملة في قدرتكم على توجيه أعمال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة صوب خاتمة ناجحة.

لقد جاء الحوار رفيع المستوى بشأن القضيتين التوأم اللتين تحظيان باهتمام مشترك واسع النطاق في توقيت مناسب وسياق موضوعي. وهو يتيح لنا فرصة تلقي الترحيب لكي نتشاور ونتبادل خبراتنا معا من أجل تشكيل استراتيجية عالمية لجعل العولمة وتكنولوجيا المعلومات تعملان لصالح جميع بلدان العالم. بما يعود بالنفع على كل رجل وامرأة في كل أنحاء كوكبنا.

لقد تخلت العولمة عن الفقراء وكذلك فعلت ثورة المعلومات. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك حسب ما قاله المدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ٦٦ بلدا أضحت أفقر عما كانت قبل عقد مضى، واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء بشكل هائل. ومن الواضح أن ذلك واكبه سطوة كل من العولمة وثورة المعلومات.

لقد أبعدنا هذا التقهقر عن سمونا الأخلاقي الذي نعتبره حقا مقررنا لنا بوصفنا بشرا متحضرين ونهتم بالآخرين، كما أصاب ضميرنا وقلل من إنسانيتنا. ونحن مهتمون جميعا بشكل جماعي - سواء الذين سقطوا أو الذين تركوا من سقطوا يتضاءلون في ذلك المنحدر.

ويزداد خصوم العولمة قوة، وهم على حق. فالعولمة ليست عالمية حقا، وثورة المعلومات أصبحت متاحة لتوسيع شبكتها. كما أن المعارضة لثورة المعلومات قد تبدأ تتعزز إذا ظلت هذه الثورة حصرية، لذلك، من الضروري بذل جهود

للتغلب على هذه الاختناقات الخطيرة التي تعوق تنميتها ولتعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي.

وتأتي بعد ذلك مسألة الإنصاف والعدالة المستندة إلى قواعد اللعبة التي يمكن التنبؤ بها. وما فتئت البلدان النامية تشكو دوماً من النظام التجاري الجديد الذي لا يتيح فرصاً متساوية للجميع. وتعد الحمائية مصدر دمار للتجارة الحرة، ومع ذلك فإنها ما زالت سائدة، وبصورة أكبر في البلدان الغنية، وعلى سبيل المثال نجد أن الدعم الذي تمنحه بلدان الشمال لقطاعي الزراعة والمنسوجات وبعض القطاعات الأخرى كثيفة العمالة وكذلك الحواجز الجمركية وغير الجمركية تعرض لخطر كبير قدرة بلدان العالم النامي على المنافسة في أسواق البلدان الغنية. وينبغي أن تستخدم حقوق الملكية الفكرية استخداماً حكيماً حتى لا تتعرض لخطر طرق الإنتاج التقليدية المتبعة في البلدان الفقيرة.

وبالمثل نرى أن البلدان النامية لا بد وأن تكون لديها قدرات وطنية محسنة لتجهيز المعلومات واستخدامها لكي تندمج في شبكة المعلومات العالمية البازغة. ولا بد من أن تتوفر للشعوب فرص العمل ومصادر الدخل الضرورية لتمكينها من الحصول على الحواسيب والبرامج اللازمة، وعلى طرق نقلها إلى المستعملين المحتملين، ومرافق للاتصالات السلكية واللاسلكية المتقدمة والتي يعول عليها ويمكن الاتصال بها، والتعليم اللازم لتمكينها من الاستفادة من المعلومات ومن وجود سوق قادر على البقاء تجارياً وما إلى ذلك. وهذه الأمور لا يمكن النظر إليها بمعزل عن الصورة الأكبر للتنمية الوطنية.

وتكتسي عملية الحصول على المعلومات أهمية ماثلة لإدماج العالم في شبكة موحدة للمعلومات. وما لم تتوفر المعلومات لتلك الشبكة من الحكومات، والمجتمع المدني،

الصافية للمساعدة الإنمائية الرسمية، خصوصاً إلى أقل البلدان نمواً. وتعرب نيبال عن تقديرها للبلدان التي حققت أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية وللبلدان التي تحاول أن تفعل ذلك.

ويقدر فريق زيديلو أن تلبية أهداف التنمية المبينة في إعلان الألفية ستحتاج إلى مبلغ إضافي مقداره ٥٠ مليار دولار سنوياً، ولا بد وأن يأتي معظمه من بلدان الشمال، ويصبح من الحتمي اتخاذ خطوات بالغة الأثر لجمع هذه الموارد. لذلك ينبغي للمؤتمر الوزاري الذي ستعقده منظمة التجارة العالمية في قطر في موعد لاحق من هذا العام أن يبدأ جولة مفاوضات حقيقية للتنمية من أجل بناء قدرة البلدان النامية على التجارة كجزء لا يتجزأ من مخططاتها الوطنية للتنمية. وينبغي أن يُستخدم المؤتمر المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في العام القادم كفرصة لتدعيم الشراكة العالمية من أجل تحقيق التقدم للبلدان النامية، مع تركيز خاص على أقل البلدان نمواً في أفريقيا وأماكن أخرى.

ومن المهم بصورة مطلقة أن تتمتع البلدان النامية بفرص الوصول غير المقيد إلى الأسواق في بلدان الشمال، كما تفعل البلدان متقدمة النمو في بلدان الجنوب، من أجل تعزيز تجارتها والنهوض بتنميتها. ونحن نعرب عن سرورنا لأن الاتحاد الأوروبي اتخذ خطوة أولى شجاعة من خلال مخطط "كل شيء عدا الأسلحة" لصالح أقل البلدان نمواً، ونحث البلدان الأخرى على أن تحذو نفس الحذو. إن تمكين أقل البلدان نمواً من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أمر ضروري أيضاً لإدماجها في التجارة العالمية.

إن البلدان النامية غير الساحلية، التي لا تتاح لها فرصة الوصول بشكل مباشر إلى البحار كما أنها تتكبد تكاليف مرتفعة للنقل العابر، تحتاج إلى مساعدة إضافية

ولكن الأهم من ذلك، أن مد هذه المساعدة للأشقاء الفقراء حتى لا يضطر الأغنياء إلى إنفاق ثروتهم على منع الغرباء من دخول حدودهم وصد المجرمين، مسألة تخدم مصلحتهم الذاتية بأسلوب مستنير.

والفقر ليس مصير الجنوب بل إنه نتاج ظواهر اجتماعية واقتصادية معقدة لها جذور تاريخية. فليس هناك بلد يريد أن يبقى فقيرا باختياره، ولكن نمو جميع البلدان أو الحضارات لم يحدث بالتزامن. وهذا هو أهم أساس لقيام تعاون أوسع وأعمق في جميع أنحاء العالم من أجل خير الجميع.

وتسعى البلدان النامية إلى إقامة شراكات من أجل المساعدة على حث النمو فيها، وإيجاد الوظائف وتحسين الخدمات التعليمية والصحية والتخفيف من حدة الفقر. إنها تريد أن تتعلم كيف تصطاد السمك بدلا من مجرد الحصول على السمكة ذاتها. فهذه هي الأهداف التي حددها لنا إعلان الألفية، وهنا لا ينبغي أن نخذل رؤساء الدول والحكومات التي تتبعها.

إن كل أزمة توجد الفرص وتعزز العزم. فالعالم يمر الآن بركود اقتصادي. وربما استطعنا تحويل هذا الركود إلى فرص، بشكل ما، بوضع مجموعة حوافز اقتصادية شاملة، قادرة على جعل العولمة وتكنولوجيا المعلومات تعود بالفائدة على كل رجل وامرأة في جميع أنحاء العالم.

السيد كلودوما (ناورو) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم في هذا الاجتماع الهام باسم الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ الممثلة في الأمم المتحدة. وتعتقد مجموعتنا أن هذا الحوار يأتي في حينه وأنه ذو أهمية خاصة في هذا الوقت الفريد، ونحن نستعد للاجتماعات العالمية التي ستعقد في العام المقبل بشأن تمويل التنمية والتنمية المستدامة.

والقطاع الخاص فإن المفاهيم المبتكرة مثل الحكم الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني والطب عن بعد والبحث الإلكتروني وما إلى ذلك لن تكون ممكنة. وتحتاج البلدان النامية من الخارج إلى الدعم والمعرفة لوضع هذه النظم موضع التنفيذ، كما تحتاج من الداخل إلى تطوير ثقافة الشفافية والمكاشفة والاستعداد لتقاسم المعلومات.

ولكي تحصل البلدان النامية على فائدة كبيرة من شبكة المعلومات العالمية، لا بد أن يتاح لها مجالاً للمشاركة فيها بشكل مجدي، لا سيما من حيث إدارة المعلومات. إن تحكم بضعة جهات عملاقة في إدارة المعلومات، مع مواصلة اندماج تلك الجهات، أمر لا يساعد على تهيئة الجو لانضمام الجنوب وإشراكه في الشبكة على نحو فعال.

ويعتبر الفريق العامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي أنشأته الأمم المتحدة وفرقة عمل الفرص الرقمية لمجموعة الـ ٨ بمثابة مقدمة لقيام الشراكات من أجل سد الفجوة الرقمية. ويجب أن تنظر هذه الشراكات جدياً في هذه المشاكل الحرجة مع العمل على إيجاد طرائق لإقامة شراكات أعمق داخل البلدان وفيما بينها حتى يتسنى اندماج البلدان النامية في شبكة المعلومات العالمية. وينبغي أن ينظر المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢، وغيره من المحافل المعنية، في تمويل جوانب التعاون التقني لهذه المسألة.

إننا نتحدث، أساساً، عن إجراء تحويل في مواقفنا واقتصاداتنا ومجتمعاتنا وعلاقاتنا السياسية الجماعية من أجل إضفاء وجه إنساني على العولمة. وهذا يتطلب رؤية وحنكة وإرادة سياسية للعمل من أجل تحقيق رفاه مشترك وتقديم مشترك. فقيام البلدان المتقدمة النمو بمد يد المساعدة إلى نظرائها الأقل حظاً من أجل تحقيق التنمية المستدامة على مستوى من المستويات يعتبر عملاً يتسم بالإنسانية والرافة.

الصلات، بما يشمل التحديات التي تطرحها زيادة الضعف الذي جلبته العولمة إلى بلداننا.

لقد استرعى برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية لعام ١٩٩٤ انتباه العالم إلى المشاكل التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة؛ وقد ازدادت هذه المشاكل حدة وإلحاحا. فنظرا لصغر حجم البلدان وبعدها الشديد، ونتيجة للتشديد المفرط على الاستراتيجيات الإنمائية التي يقودها القطاع العام والفجوات الموجودة في القدرات التكنولوجية، تواجه جزر المحيط الهادئ، بصورة خاصة، صعوبات محددة في تحقيق الانتقال إلى العولمة. ولذلك سيحتاج التكيف لنظام التجارة الخارجية وتتابع إحداث التغييرات في اقتصاداتنا إلى الوقت والتخطيط بعناية. وتحقيقا لهذه الغاية، تلزم إشارات واضحة فيما يتعلق باتجاه التجارة الداخلية والسياسات التنظيمية لتوجيه هذه العملية واجتذاب الاستثمارات الجديدة. ونحن، من جهتنا، نتعلم أهمية التعاون والتضامن على الصعيد دون الإقليمي بوضع الكفاءة ذات الصلة واقتصادات الحجم في الاعتبار، مما يمثل النقاط المضئة الوحيدة في تجربتنا حتى الآن.

وبينما يعمل العالم على وضع وتنفيذ استراتيجيات فعالة للتصدي للتنمية والعولمة، علينا ألا ننسى ضرورة تطبيق المبادئ العامة للملكية البلد، والمشاركة، والشفافية والنهج المتكامل على جوانب تشخيص المشاكل ووضع السياسات وفقا لخصائص الاقتصادات المهمشة. فقد اعتمدت وكالات التنمية كثيرا من هذه الألفاظ، ولكن يتعين أن تلتزم الحكومات والقطاع الخاص بهذا النموذج أيضا، من خلال الدعوة وتوفير المساعدة التقنية كذلك. وبالنسبة للاقتصادات الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ، فقد تشمل المسائل المحددة ما يلي: مراعاة الظروف الخاصة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية على النحو الملائم، وضمان عدم رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نموا قبل الأوان؛ وكفالة توفير المشورة في مجال

إننا متفقون جميعا، بصورة عامة، على أن عملية العولمة قد أوجدت فرصا جديدة هامة بالنسبة لإدماج البلدان النامية في النظم التجارية والمالية وكذا نظم المعلومات العالمية. ومع ذلك، كان من المعروف، في الوقت نفسه، أن العولمة قد تمثل تحديات جديدة كبيرة بالنسبة للبلدان، من خلال مسائل، منها على سبيل المثال، التكاليف الانتقالية المرتفعة الناشئة عن تحرير الأسواق. وكما وجدنا في منطقتنا، فإن الفرص الجديدة لا يمكن أن تتحقق ولن تتحقق تماما إلا إذا صاحبها إنشاء آليات بناءة لتمويل ونقل المعرفة والتكنولوجيا المطلوبة.

وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تظل العولمة لغزا. فقد استفادت الاقتصادات الكبرى، "النمور". بالفعل. ولكن الفجوة بين الاقتصادات الأسرع نموا والاقتصادات الأبطأ نموا قد اتسعت من جميع الجوانب تقريبا. والخوف الآن من أن تواجه الأخيرة خطر زيادة التهميش، وبخاصة الاقتصادات الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ التي لم تبد آفاقها الإنمائية الطويلة الأجل تحسنا كبيرا.

إذاً، ما هي الخيارات المتاحة للعالم النامي فيما يتصل بالسياسات؟ إن تقارير اللجان الإقليمية الممثلة في ورقة غرفة الاجتماع ٣ تضع بعض المبادئ التوجيهية العامة في مجال التعامل مع العولمة، ولكن من المفهوم، بصورة عامة، أن ليس هناك إجابات سهلة بعد. فبصرف النظر عن الاستراتيجيات العالمية أو الإقليمية أو الوطنية التي تنشأ عن اجتماعات مثل الاجتماع الذي نعقد اليوم، من الواضح بصورة متزايدة أن الحكومات بحاجة إلى تقديم استجابات سياسية جديدة أفضل تراعي الظروف الفريدة لكل منها بمزيد من الواقعية. وينطبق هذا بصورة خاصة على المنطقة الفرعية للمحيط الهادئ، حيث يوجد إدراك متزايد بضرورة إقامة صلات بين السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وتعزيز هذه

الإقليمية في المستقبل سيعتمد على جهودنا وعزمنا. ولكن لمساعدة الاقتصادات الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ على السعي إلى تحقيق المهدفين التوأمين المتمثلين في الاندماج العالمي والتنمية المستدامة، يجب على المجتمع الدولي أن يقدم لنا التشجيع والدعم معا في مساعينا، وأن يساعدنا وهو يفعل ذلك على جعل العولمة قوة إيجابية للجميع.

السيد روزنثال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): في المقام الأول، أود أن أعرب عن تأييدي لتعليقات السفير باقر أسدي التي أدلى بها صباح أمس بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقد طلبت الكلمة لتؤكد نقطة واحدة: أهمية إعطاء محتوى حقيقي لكلمة "شراكة".

الواقع أن الموضوعات المتنوعة التي تظهر في عنوان هذه المناقشة الرائعة، التي تستمر يوما ونصف يوم، هي مادة أنشطتنا في كل يوم. فالحوار، والتعاون الدولي، والشراكة لأغراض التنمية، كلها مفاهيم تقع في صميم ما ينبغي أن تمثله الأمم المتحدة. وهي لديها إمكانية تعزيز رفاهية البشرية، وتعزيز الأمم المتحدة وتنمية علاقات مثمرة وبناءة بين جميع الأمم. ومع ذلك، لديها أيضا إمكانية لإحداث الانقسام، وإضعاف عملية التنمية والإسهام في دفعها إلى الوراء.

هناك تفسيرات مختلفة لما تعني هذه المفاهيم. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا كلما نجتمع لمعالجة هذه المواضيع نلمس وراء عبارات المحاملة والخطابة أحيانا قدرا معينا من توجيه أصابع الاتهام. وبصفة أساسية، تميل البلدان المتقدمة النمو إلى جعل البلدان النامية مسؤولة عن محتتها، مركزة على السياسات العامة الخاطئة، وضعف المؤسسات، ومستويات الفساد العالية والافتقار إلى القيادة. والبلدان النامية، من جانبها، تميل إلى إلقاء اللوم على البيئة الدولية، مركزة على عدم الوصول إلى الأسواق، وعدم الحصول على التكنولوجيا وعدم الحصول على التمويل، فضلا عن

السياسات والمساعدة التقنية فيما يتصل بالتجارة والاستثمار؛ وشحذ أدوار الدعوة والمضي في الالتزامات التي تعهدت بها منظومة الأمم المتحدة وغيرها بإدراج معامل الضعف كمعيار إضافي عند تحديد معاملة الدول الصغيرة فيما يتصل بمسائل مثل رفعها من قائمة أقل البلدان نمواً؛ وتدفقات المعونة، والاستراتيجيات والاستثمارات الإنمائية؛ ومن الأمور البالغة الأهمية القيام بدعم تنمية القطاع الخاص، لا سيما من حيث التعليم والتدريب، وإنشاء أطر تنظيمية محسنة وهياكل أساسية للتنمية، ومن حيث السياسات والاستثمارات اللازمة لاغتنام الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي هذا الصدد، تعرب مجموعتنا عن تقديرها للتعهد الذي أعلنته الحكومة اليابانية في مؤتمر قمة الألفية بالالتزامها بمبلغ ١٥ بليون دولار لمهمة سد الفجوة الرقمية. ونحن نترقب بتوق شديد تأكيد الآليات التي تجعل بلداننا تشارك بفعالية في هذه الجهود المثمرة والبناءة.

إن التنمية المستدامة مهمة بالنسبة لنا، ولكننا نكتشف أن الأدوات التي تبرز لتعزيزها لها نفس القدر من الأهمية. والفرص التي يمكن أن تأتي بها تكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية للدول الصغيرة المعزولة توحى بأن هذه التكنولوجيات يمكن أن تكون مصدرا رئيسيا للمساعدة على تنمية وعلى اندماجنا في الاقتصاد العالمي على السواء.

ولكننا نحتاج إلى المساعدة على فهم واستخدام هذه الأدوات الجديدة. ونحتاج أيضا إلى المساعدة على نشر هذه التكنولوجيات خلال قطاعاتنا المختلفة، العامة والخاصة، ونشرها، وهذا أهم، داخل مؤسساتنا التعليمية. إن الفجوة الرقمية يجب سدها بطريقة بناءة.

أخيرا، على الرغم من أن عملية العولمة الجارية قد تكون خارجة عن سيطرتنا، فإن درجة اندماج منطقتنا شبه

ولذا نأمل أن تكون هذه هي الروح التي سنواصل بها هذا الحوار في إطار الأمم المتحدة والمحافل المتعددة الأطراف على السواء. وعلى نفس المنوال نأمل أن يتم تعزيز التعاون الإقليمي كجزء من ذلك الجهود العالمي. وهذا أقل ما يمكن أن نتوقعه منا شعوب العالم.

السيد شهاب (ملديف) (تكلم بالانكليزية): حيث

أنني آخذ الكلمة لأول مرة في هذه الدورة، أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في تقديم أحر التهنية إليكم سيدي على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. كذلك أود أن أطمئنكم على كامل دعم وفدي.

واسمحوا لي أيضا أن أقدم مؤساة وتعازي بلدي الصادرة إلى حكومة الولايات المتحدة وشعبها على الخسارة الفادحة في الأرواح التي تسببت فيها أعمال الإرهاب الدولي الوحشية والجبانة يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. إن بلدي على استعداد للمساعدة بنشاط ولتقديم تعاونه الكامل بأية طريقة ضمن العمل الدولي لتخليص العالم من بلاء الإرهاب.

ما من شك اليوم لدى أحد في أن العولمة واقع وليست اختيارا. لقد أصبحت عملية العولمة خلال العقدين الماضيين ذائعة الانتشار وبدأت تؤثر على كل البلدان وشرائح المجتمع. ولئن كانت قد وفرت فرصا لا مثيل لها للتقدم الاقتصادي فإنها خلقت في الوقت ذاته تحديات شديدة، لا سيما للبلدان النامية. ولم يتم تقاسم فوائد العولمة على نحو متساو بين كل البلدان ولا حتى داخل بلدان معينة. وفي الحقيقة رغم أن حجم التجارة العالمية والاستثمارات الدولية العابرة للحدود قد ازداد بدرجة كبيرة فإن الفقر المدقع ازداد بدرجة كبيرة أيضا.

من الواضح تماما أن عملية الإدماج الاقتصادي العالمي برمتها كانت غير متساوية. فبعد أكثر من عقدين من

السياسات العامة التي تميل إلى تهميش القطاعات الفقيرة، والبلدان الفقيرة، حارمة إياها من ثمار النمو الاقتصادي. والنقطة الرئيسية هي أن الحجتين صحيحتان، إذا نُظر إليهما من زاوية المتكلم. وهناك على أقل تقدير بعض الحقيقة في هاتين الرؤيتين، المتعارضتين والمصاغتين بأسلوب مقنع نوعا ما.

إن المغزى الحقيقي لاجتماعاتنا ربما لا يكون مقصورا على ما طلبته منا لويس فريشيت صباح أمس: أي استكشاف أفكار محددة لتعزيز جدول أعمال التعاون. فهناك بالطبع ما لا يحصى من الأفكار المطروحة بالفعل على الطاولة فيما يتعلق بالجوانب الرئيسية التي تشكل جزءا من ذلك البرنامج. وهذه الأفكار ستغذي، من بين أمور أخرى، مؤتمرنا الدولي المعني بالتمويل لأغراض التنمية؛ والاجتماع الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في الدوحة؛ والالتزامات التي عقدت سلفا في مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية؛ والمبادئ التوجيهية الواردة في إعلان الألفية؛ والخطوات التي ستتخذها فرقة عمل تكنولوجيا المعلومات والاتصال المقصود منها تضيق الفجوة الرقمية. ويحدونا الأمل في أن تتمكن من إضافة موضوع الهجرات الدولية إلى قائمة الموضوعات.

ولكن أثر كل الالتزامات المعقودة بالفعل وتلك التي ستعتمد يمكن أن يتضاعف كثيرا إذا ما نفذت تلك الالتزامات بروح حقيقية من الشراكة، حيث سيجري إكمال وإثراء الجهود المحلية المبذولة للتغلب على العقبات الرئيسية للتنمية بجهد متجدد في ميدان التعاون الدولي. وبعبارة أخرى، يجب علينا تكميل المقترحات المحددة بتغيير في السلوك، حيث تتحمل جميعنا - البلدان الغنية والفقيرة على السواء - مسؤولياتنا الفردية والجماعية لتحقيق التنمية والحد من الفقر.

المال عبر الحدود الوطنية. إن الدول الجزرية الصغيرة النامية ليست فقط بين الدول الأشد فقرا في العالم بل هي أيضا أكثرها ضعفا. فأسواقها صغيرة وعماليتها - سواء من حيث الكم والنوع - محدودة، واقتصاداتها ذات قاعدة ضيقة، لأنها مضطرة في أغلب الأحوال للاعتماد على منتج أو منتجين يميلان إلى أن يكونا عرضة لتأثير قوى خارجية تفوق قدرتها على التحكم فيها.

وإذا أردنا للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تبني ثمار الاندماج الأكبر في الاقتصاد العالمي فإنها تحتاج إلى تمكينها من تنويع أسواقها وزيادة مهارات قواها العاملة وتعزيز هياكلها الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. إنها في حاجة إلى زيادة حصتها من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر. لذلك فإن البلدان الأقل نموا، لا سيما الدول الجزرية الأصغر، تحتاج إلى وقت أطول وإلى المزيد من التعاطف والتفهم من المجتمع الدولي لمشاكلها الخاصة حتى لا يتم تهميشها أكثر من ذلك.

لقد أحرزت ملديف خلال العقدتين الماضيتين الكثير من التقدم وقطعت أشواطاً هامة في تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. واعتمدت نجاحاتها إلى حد كبير على الاقتصاد السياسي والسياسات الحكيمة التي عاونتها المساعدات الاقتصادية السخية التي قدمها المجتمع الدولي لنا بوصفنا بلداً من البلدان الأقل نمواً. لكن يبدو أن المجتمع الدولي مزعم على معاقبتنا على النجاح الذي حققناه. وأنا أشير إلى إخراج بلدنا الوشيك من قائمة البلدان الأقل نمواً.

تعلم هذه الجمعية أن محاولات بذلت في الماضي القريب لإقصاء دول جزرية صغيرة نامية من قائمة البلدان الأقل نمواً بذريعة أنها تقي إحصائياً بالمعايير المطلوبة لمثل هذا الإقصاء. إلا أن إلقاء نظرة دقيقة وأكثر تحييصاً على هذه الحالات سيبرر مواصلة الإبقاء على هذه الدول في فئة

الإصلاح الاقتصادي الرامي إلى تحقيق إدماج أكبر في الاقتصاد العالمي ما زالت أغلب البلدان النامية، خاصة البلدان الأقل نمواً، تجد أنفسها مهمشة من حيث النمو الاقتصادي والنتاج الصناعي والتجارة، وتواجه خطر المزيد من التهميش. وبينما نمت الروابط بين البلدان النامية بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة إلا أن أغلبية تدفقات فوائد الإدماج الاقتصادي تميل إلى التركز في قلة قليلة من أكبر البلدان النامية.

إن حلقات التجارة الكثيفة وتدفق رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا وأنشطة الشركات عبر الوطنية المتعاضمة تجاوزت بدرجة كبيرة البلدان الأشد فقراً والأقل نمواً. وتظهر التقديرات في حقيقة الأمر أنه بالرغم من أن البلدان الأقل نمواً بها ١٠ في المائة من سكان العالم فإنها تمثل ٤,٠ في المائة فقط من التجارة العالمية. وتتمتع البلدان المتقدمة النمو بحصة غير متناسبة من التدفق العالمي للاستثمارات العالمية المباشرة، حيث تحظى بأكثر من ٩٠ في المائة، بينما لم تتمكن بقية العالم - وبها حوالي ٧٠ في المائة من سكانه - من جذب سوى أقل من ١٠ في المائة من هذه الاستثمارات. ورغم أن الاستثمار العالمي الأجنبي المباشر إلى البلدان الأقل نمواً ربما تزايد قليلاً خلال السنوات الماضية فإن حصتها لم تتجاوز ٥,٠ في المائة. وفي الوقت نفسه انخفضت المساعدات الإنمائية الرسمية للبلدان الأقل نمواً بدرجة كبيرة.

وفي الوقت الذي ناقش فيه موضوع تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية عن طريق الشراكة، يرى بلدي أننا يجب أن نولي اهتماماً خاصاً للاحتياجات المحددة ونقاط الضعف المحددة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية مثل ملديف. إن البلدان الجزرية الصغيرة النامية تجاهد في الصراع مع التحديات والفرص التي تشكلها العولمة من خلال تحرير التجارة العالمية وزيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق وعمليات نقل التكنولوجيا الدولية والتدفقات الأكبر لرأس

هذه العملية يمكن أن تكون سبيلا نافعا ربما يرغب المجتمع الدولي في أن يواصل استكشافه.

كما أننا نتطلع في شغف إلى الحدث الدولي والحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، الذي سيعقد في المكسيك في أوائل العام القادم. ونأمل في أن يتيح هذا الحدث للمجتمع الدولي فرصة للاتفاق على أفكار واستراتيجيات إضافية جديدة وإبداعية من أجل تعبئة الأموال لأغراض التنمية.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): سيدي، أود أولا تهنئكم بمناسبة انتخابكم رئيسا لهذه الدورة الهامة. ويسعدني بوجه خاص أن أرى زميلا آسيويا يرأس الجمعية هذه ونحن في فجر الألفية الجديدة. وإني على ثقة بأننا، وبفضل معرفتكم الغزيرة وخبرتكم الواسعة وقيادتكم القديرة، فإن هذه الدورة ستحقق نتائج مثمرة وستعطي دينامية جديدة لعمل منظمتنا.

وأود كذلك أن أحيي الرئيس السابق، السيد هاري هولكيري، على نظراته الثاقبة وطاقته التي لا تكل في سبيل جعل الأمم المتحدة أفضل وأكثر فعالية. واسمحوا لي، سيدي، بأن أؤكد دعم وفدي الكامل لكم في اضطلاعكم بمسؤولياتكم الجسيمة.

ويود وفد بلادي أن يقدم خالص تعازيه ومواساته لحكومة وشعب الولايات المتحدة على الخسارة المأساوية للأرواح والممتلكات بسبب تلك الأعمال الإرهابية المروعة التي لا توصف، والتي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر.

إن وفد اتحاد ميانمار يؤيد تماما ذلك البيان الذي أدلى به السفير أسدي، رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، في إطار هذا الحوار.

إن المجتمع الدولي بحاجة إلى شراكة جديدة، خاصة في هذا الوقت من العولمة السريعة. إن طبيعة الشراكة في

البلدان الأقل نموا لأن الواقع القائم على أرض الواقع في هذه الدول الجزرية قاس لدرجة لا يمكن تجاهلها، إذ لا يمكن الاعتماد على المؤشرات المجردة وحدها.

وفي هذه الأوقات، عندما يواجه الاقتصاد العالمي بأسره حالة من الغموض الشديد، يمكن أن يكون التأثير على الاقتصادات الضعيفة هيكليا، مثل اقتصاد ملديف، تأثيرا جاحما يصعب عليها مواجهته وحدها وبدون المساعدة المستمرة من المجتمع الدولي. ونحن نرى أن على المجتمع الدولي واجبا أساسيا في مساعدة هذه البلدان في جهودها من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي. إن الوفاء بالتزامات القاطعة للمجتمع الدولي بتشجيع وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأقل نموا للوفاء بأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية ومساعدة البلدان الأقل نموا في بناء قدرتها المؤسسية لتعزيز إمكانية دخولها إلى السوق العالمية له أهمية حاسمة تماما للبلدان الأقل نموا إذا أردنا لها تجنب المزيد من العزلة.

ويرى بلدي أن خطة المعالجة الفعالة للمشاكل التي تواجهها البلدان الأقل نموا ترد بالكامل في برنامج العمل الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان الأقل نموا. ولذلك يظل التنفيذ الكامل والفوري لبرنامج العمل حاسم الأهمية إذا أردنا للبلدان الأقل نموا أن تحقق تنمية مستدامة في جهودها من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ويرى بلدي أن البلدان النامية، لا سيما البلدان الأقل نموا، ينبغي أن تستفيد بالكامل من الفرص العديدة التي يخلقها مجيء الثورة الرقمية. لذلك ينبغي أن يكون لتضييق الفجوة الرقمية أولوية ملحة لدى المجتمع الدولي بأسره.

وتعتقد بلادي أن المشاركة الفعالة للقطاع الخاص والشراكة الإبداعية من جانب المؤسسات الدولية الرئيسية في

وينبغي أن تعمل على رفع مستوى المعيشة لشعوب العالم أجمع وتمكينها من الاستفادة من التنمية المستدامة.

وكما سبق لي القول، إن أولى الأولويات بالنسبة لنا ينبغي أن تتمثل في تخفيف حدة الفقر. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن ثلثي سكان العالم يعيشون دون حد الكفاف. ولا يمكن أن تستمر رفاهية العالم في خضم بحر من الجوع والبؤس. فمن شأن ذلك أن يهدد استقرار الاقتصاد العالمي على المدى الطويل بالخطر. وعلينا أن نطبق بشكل جماعي هدف قمة الألفية؛ أي الحد من تواتر الفقر بواقع النصف بحلول عام ٢٠١٥.

كما ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الفقر ليس مشكلة اقتصادية فحسب، بل أنه مشكلة اجتماعية كذلك. ولا يمكننا أن نحل المشكلة بمجرد تخصيص موارد نقدية إضافية، وإن كانت الموارد النقدية مهمة جدا. بل يجب التصدي للمشكلة بطريقة كلية. فبينما نعالج مشكلة الفقراء في الحضر، علينا أن نوجه جهودنا لمكافحة الفقر في المناطق الريفية أيضا.

وفي إطار إقامة شراكة جديدة. ينبغي التركيز بوجه خاص على التمويل لأغراض التنمية باعتباره أداة رئيسية في التعاون من أجل التنمية. وفي ظل الظروف الاقتصادية المتعثرة والاضطراب المالي، ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز بصورة جماعية على هذا المسعى، الذي لن يؤدي إلى تعزيز التعبئة الفعالة للموارد الداخلية فحسب، وإنما سيعزز كذلك نظام التدفقات الرأسمالية الدولية ويحقق أقصى استفادة منها.

وإن التجارة هي الأداة الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية. وهي تساعد في تعزيز التفاعل والشراكة بين الدول. والوصول إلى الأسواق وتحرير الاقتصاد لا بد منهما من أجل الاستفادة الكاملة من الإمكانيات الناتجة عن التجارة. ولكن البلدان النامية ما زالت تواجه عوائق رئيسية

القرن الحادي والعشرين قد تغيرت من علاقات بين الدول إلى شراكة أكثر تعقيدا بين كيانات ذات سيادة، ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية، والشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الأكاديمية. وقد تعززت هذه العلاقة بشكل أكبر من خلال التطورات في حقل تكنولوجيا المعلومات والاتصال. والزمن والمسافة قد أصبحا أكثر ضبابية مع تزايد الاتصال بين سكان العالم بواسطة الإنترنت. والأشكال الجديدة من الفرص الاقتصادية التي خرجت إلى حيز الوجود، مثل التجارة الإلكترونية أو التجارة بالهاتف النقال، توفر رفاهية جديدة ومستوى معيشة أعلى بالنسبة للكثيرين.

ومع ذلك، فإن الأغلبية من الشعوب في البلدان النامية لم تستفد حتى الآن من عملية العولمة. كما أن ثمة سلبيات للعولمة، مثل الجريمة عبر الوطنية، والاتجار بالنساء والأطفال، وانتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية، وغسل الأموال وما إلى ذلك. كل هذا، بالإضافة إلى الفجوة الرقمية المتنامية، قد أدى إلى حالة من الإحباط في البلدان النامية، التي تواجه خطر التهميش المتزايد.

وإزاء هذا الموقف، فقد حان الوقت لإعادة تقييم نظام العلاقات الدولية برمته وتحقيق شراكة جديدة تمكن من إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، حتى يمكن للجميع جني فوائد العولمة.

وفي رأينا، إن النظام الحالي لشراكة العولمة ينبغي أن يعزز. ولقد كانت مبادرات المساعدة الإنمائية الرسمية وديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بمثابة أداة مفيدة إلى حد ما لتحقيق التنمية في البلدان النامية وتخفيف عبء الدين عنها. ومع ذلك، فإن الظروف المتغيرة تتطلب عمل المزيد والمزيد في هذا الاتجاه. وأيا كان العمل، ينبغي أن تتركز الشراكة الجديدة على تخفيف حدة الفقر والتعجيل بالتنمية.

السيد أورتييز غنداريلاس (بوليفيا) (تكلم بالاسبانية): أود بالنيابة عن وفدي وبالأصالة عن نفسي أن أعرب لكم، سيدي، عن تهنئتنا بمناسبة ترؤسكم هذا الاجتماع في سياق الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية عن طريق الشراكة. أتمنى لكم التوفيق في مهامكم الصعبة.

كما نغتنم هذه الفرصة لعرب باسم بوليفيا حكومة وشعبا عن أخلص التعازي لحكومة وشعب الولايات المتحدة وتضامننا معهما عقب الاعتداءات الإرهابية التي ارتكبت في ١١ أيلول/سبتمبر، بينما ندين بشدة وصلابة تلك الأعمال الإجرامية.

ولا يسعني إلا أن أعبر عن قلق وفدي لأن هذا الاجتماع ذا الأهمية البالغة للبلدان النامية، بما فيها بلدي، يعقد دون المشاركة الواجبة من وزرائنا الذين كانت مشاركتهم تجعل منه حوارا سياسيا رفيع المستوى ومن ثم تكفل حسن اختيار المسار وزيادة فرص النجاح. وأضم صوتي أيضا إلى البيان الذي أدلى به ممثل إيران باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

فيما يتعلق بالمسألة المطروحة علينا، أود التطرق إلى بضع نقاط بإيجاز شديد. أولا، أشير إلى عنوان موضوع هذا الحوار وهو "الاستجابة للعولمة: تسهيل إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين". وكنا نفضل، لأسباب لا تخفى على أحد أن يحدد إطار زمني بحيث يكون نص العنوان "إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين". وهذا هو العنوان لو كان لدينا التصميم على بلوغ الأهداف المحددة في مؤتمر قمة الألفية.

إننا نرى أن مجرد محاولة إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ينبغي ألا تكون غاية في حد ذاتها. ونرى أن

في هذا الشأن. ولا يسعني إلا أن أؤكد على أهمية أن يكون النظام التجاري المتعدد الأطراف قائما على الانفتاح والشفافية والقواعد وعدم التمييز. وهذا لن يفيد التجارة الدولية ككل فحسب، بل إنه سيكون أكثر فائدة في تيسير النمو والتنمية في البلدان النامية. وفي هذا السياق، ينبغي التأكيد بصورة خاصة على أهمية تعزيز الوصول إلى الأسواق للسلع والخدمات ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية.

لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال ذات أهمية متزايدة للاقتصاد العالمي. والاقتصاد القائم على المعرفة اقتصاد يشر بالخير، وإن كان يجلب التحديات، أيضا، للبلدان النامية. فإذا كان يمكن التغلب على هذه التحديات، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي الوسيلة الواعدة بتسهيل إدماج البلدان النامية في صميم الاقتصاد العالمي. ومرة أخرى، فإن ذلك يتطلب شراكة جديدة - شراكة تدعم البلدان النامية وتساعد على تضيق الفجوة الرقمية، كيما يتسنى لها، هي أيضا، أن تشارك في الرفاه العالمي الناتج عن الثورة في مجال المعلومات والاتصال.

وختاما، اسمحوا لي بأن أعرب عن الأمل بأن نشهد في مسعانا من أجل إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، قيام شراكة جديدة للتعاون القائم على الاحترام والتفهم المتبادلين - شراكة من أجل التنمية من خلال التعاون بين الشمال والجنوب فضلا عن التعاون بين الجنوب والجنوب.

وفيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب يعيد وفدي تأكيد الالتزام الذي قطعناه في مؤتمر قمة بلدان الجنوب والذي أكدناه مرة أخرى بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في طهران بإيران في الدورة العاشرة للجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

الصعد العالمي والإقليمي والوطني. ولا بد لي في هذا الصدد من الإشارة إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى الذي أنشأه الأمين العام برئاسة السيد إيرنستو زيديلو، الرئيس السابق للمكسيك. ويحدد تقرير الفريق سلسلة من التوصيات والاستراتيجيات لتعبئة الموارد المالية. ويشير في جملة أمور إلى أن التكاليف الإضافية لتحقيق الأهداف لعام ٢٠١٥ يصل مجموعها السنوي إلى ٥٠ بليون دولار.

وقد أدى إدراك هذا الخلل إلى ظهور أطراف تدعو إلى إحداث تغيير في النظام الاقتصادي والمالي والتجاري الدولي الحالي، وإن لم تتوصل تلك الأطراف لآن إلى استنتاجات ملموسة.

إننا نؤمن بأن ثمة مخزونا متراكما من المعارف والمعلومات عن المشاكل التي تواجهها البلدان النامية، لكن الأغلبية العظمى من هذه البلدان لم تتمكن حتى الآن من التغلب على قصورها الشديد. ولأن هذه البلدان محدودة وغير مهيأة بما فيه الكفاية فإننا نواجه الآن ظاهرة العولمة التي تمثل تحديات ومشاكل وأخطارا جديدة، ولكن يقال أيضا إنها توفر فرصا جديدة.

إننا نعلم أن العولمة مدفوعة بقوة السوق وبالتقدم التكنولوجي وبقدرة الشركات عبر الوطنية على التنظيم والإنتاج العالميين. وبذا يكون قد نشأ مجتمع أممي جديد. وهو مجتمع أكثر ترابطا ولكنه أيضا أكثر اعتمادا على رأس المال الدولي الخاص، بكل ما يعنيه ذلك. ولهذا السبب نؤيد ونشاطر بيان ممثل الاتحاد الأوروبي عن ضرورة إضفاء الطابع الإنساني على ظاهرة العولمة. إن التعاون والتضامن من مجتمع دولي أكثر عدلا وإنصافا يجب، حسب رأينا، أن يضع العولمة في خدمة البشر.

وينبغي للمرء أن يتساءل عن كيفية الاستجابة الملائمة لظاهرة العولمة وإدماج البلدان النامية في تلك العملية.

ذلك الاندماج يمكن إذا تهيأت الظروف المؤاتية أن يصبح أفضل آلية تستطيع البلدان النامية أن تحسن بها وتعجل بتنميتها في إطار عملية أكبر هي التنمية المستدامة.

وبالإضافة إلى هذا، يعني مفهوم تسهيل إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي أن على البلدان المتقدمة النمو التي لها التأثير الأكبر في النظام الاقتصادي العالمي، أن تقدم التسهيلات والتعاون لتحقيق هذا الاندماج.

ونرى أن النظام السياسي والاقتصادي والمالي والتجاري والتكنولوجي الحالي لا يستجيب بما فيه الكفاية لاحتياجات البلدان النامية بوجه عام واحتياجات أقل البلدان النامية والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية بوجه خاص.

وتكشف التحليلات التشخيصية المختلفة التي تجريها كيانات دولية ومؤسسات أكاديمية، عن وجود فجوة دائمة الاتساع بين الأحوال المعيشية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وهذا الخلل الهائل موجود منذ زمن طويل وهو يزيد من تفاقم حالة البلدان النامية باستثناء بلدان قليلة تمكنت من الاندماج في تيارات عولمة الاقتصاد الجديدة الحالية. وهذا الخلل نفسه يترك الأغلبية العظمى من البلدان النامية تواجه بمفردها خطر المزيد من التهميش مع ما يصاحبه من عواقب سياسية واقتصادية ومالية وتجارية واجتماعية وتكنولوجية وبيئية.

وأمام هذه الحالة ينبغي أن نبحث عن الإجابة التي يمكن أن يقدمها على هذا السؤال المجتمع الدولي وخاصة البلدان المتقدمة النمو والأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وسائر المؤسسات المالية الدولية والإقليمية بما في ذلك الصناديق المالية الخاصة الوطنية منها والدولية.

لقد جُرِّبت حتى الآن استجابات مختلفة باستخدام شتى النماذج والمفاهيم وبرامج العمل من كل نوع على

التكنولوجيات تقدما حتى تصبح السلع الزراعية والمصنوعة والمنسوجات أكثر تنافسا في الأسواق الدولية.

وفي المجال الاجتماعي، يجب أن نبني الجسور لاستئصال شأفة الفقر وللمحافظة على الصحة ولتحسين التعليم المهني والتقني والأكاديمي بحيث تتمكن القوى البشرية من العمل في عالم يتسم بالتنافس الشديد، مع كفالة التعايش السلمي في جو من التسامح والاحترام والتضامن بين بني البشر.

ومن الضروري كذلك أن نبني جسورا لإنشاء وتدعيم المؤسسات الوطنية والإقليمية والعالمية اللازمة لإقامة إطار قانوني مؤسسي يمكن من إجراء التغييرات اللازمة لقطع التزامات جديدة والوفاء بها. ومن الواضح أن مشاركة البلدان النامية على نحو عادل أمر ضروري في هذه الممارسة الجديدة.

ويجب أن نسأل الآن: من سيبني تلك الجسور؟ يمكننا القول إن هذه المسؤولية تقع على عاتق الجميع. ولكن المسؤولية الأساسية عن تحويل النظام العالمي الحالي إلى نظام يمكن أن يرقى إلى مستوى تحديات العولمة ومتطلباتها، وأن يعزز، فوق كل شيء، تنمية البلدان النامية، تقع على عاتق من لهم الآن أكبر نفوذ في إدارة النظام السائد وتسيير أعماله.

ونرجو أن تؤخذ هذه المقترحات في الحسبان في تقريركم، السيد الرئيس، ونحتتم بمطالبة المجتمع الدولي برمته بأن يشكل تحالفا جديدا على أساس أخلاقي جديد متوخيا علما يسوده قدر أكبر من التضامن والمساواة والعدالة والإنسانية للجميع وليس للقلة فحسب.

السيد أباتا (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود، باسم وفد نيجيريا، أن أتقدم لكم بالتهنئة، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة

وسوف يتيح لنا هذا الحوار أن نصوغ بعض الاستجابات التي تفضي إلى اتخاذ قرارات بشأن إجراءات محددة وعملية. ولعل من المفيد في هذا السياق أن تستكشف مرة أخرى إمكانية إقامة جسور تمكن من إحراز تقدم تدريجي ولكن متسارع في البلدان النامية كي تستطيع الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال عملية عادلة ومنصفة.

ونرى أن تلك الجسور ينبغي أن تقام في عدة مجالات. ففي الميدان السياسي نرى من الضروري أن تعزز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية والثقافية والسياسية.

ومن ناحية الاقتصاد، من الضروري إقامة جسور لتحويل القدرة الإنتاجية في البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية عن طريق تعزيز هياكلها الأساسية في مجال النقل والإنتاج.

وفي المجال المالي، من الضروري أن نبني الجسور لكي نضمن أن لدى البلدان النامية، وبخاصة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، إمكانية الحصول على الموارد المالية الجديدة والإضافية بشروط ميسرة وبكميات تكفي لتعزيز نموها الاقتصادي وتنميتها الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالتجارة، يجب أن نبني الجسور النهائية لكي نعطي منتجات التصدير من البلدان النامية إمكانية الوصول إلى الأسواق الاستهلاكية الكبيرة في البلدان المتقدمة النمو. ونقترح أن تتضمن هذه العملية التوسع في مبادرة البلدان المتقدمة النمو لكي تسمح بحرية وصول منتجات البلدان الأقل تقدما بحيث تتضمن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وفي المجال التكنولوجي، يجب أن نبني الجسور لكي تتمكن من الاستخدام والتعديل الأفضل لأكثر

والاتجاه الذي يحتاجه العالم حتى الآن يدل بوضوح على أنفرادى البلدان تدرك أن المسؤولية الأساسية عن إدماج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي تقع على عاتقها. كما تدرك بنفس القدر أن الاندماج الإقليمي يسر اندماج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي. والاتحاد الأوروبي مثل جيد في هذا السياق. ويتكون أكثر من ثلثي صادرات أوروبا ووارداتها اليوم من التبادلات داخل غرب أوروبا، مقارنة بنسبة أقل من ذلك قبل عقدين. وقد تدنت نسبيا تجارة أوروبا مع بقية العالم، وبخاصة مع البلدان الأفريقية. وينحصر الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حد كبير داخل أوروبا كذلك. وعلى مر الزمن، يظل في غرب أوروبا ما لا يقل عن ٦٠ في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتتيح العولمة فرصا هائلة، وبخاصة في مجال التعجيل بتدفقات التجارة والاستثمار داخل الحدود وعبرها. وكانت هذه الظاهرة مسؤولة إلى حد كبير عن ارتفاع معدلات النمو والثروة التي لم يسبق لها مثيل في التسعينات من القرن الماضي. لكن منافع هذه الثروة ظلت موزعة توزيعا غير عادل. فبينما ازدهرت الاقتصادات الصناعية في أوروبا وأمريكا، ازداد فقر أغلبية البلدان النامية. وتقدر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن ٤٤ في المائة من سكان أفريقيا يعيشون تحت مستوى الفقر المدقع. ويزيد هذا التقدير على نحو مؤسف بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء فيبلغ ٥٩ في المائة.

وقد أصبحت الحالة خطيرة جدا بالنسبة لمعظم البلدان النامية، التي تنفق على خدمة الديون أكثر مما تنفق على الصحة والتعليم والبنية التحتية، التي تشتد الحاجة إليها. و ٤٨ بلدا من أقل البلدان تقدما يبلغ نصيبها من الصادرات في العالم الآن ٠,٤ في المائة، مقارنة بنسبة ٠,٦ في المائة في الثمانينات، وهذه الحقيقة تنتقص من ثمار العولمة التي كثيرا ما يجري الإعلان عنها. وبالمثل، تبلغ الآن نسبة نصيب أقل

والخمس. ونؤكد لكم ولأعضاء المكتب الآخرين دعم وفد نيجيريا في ضمان نجاح الجمعية في هذه الدورة في تحقيق الأهداف التي وضعناها لها.

أود، مرة أخرى، أن أعرب للولايات المتحدة حكومة وشعبا عن تعازي حكومة نيجيريا وشعبها بمناسبة الأحداث المفجعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر والخسارة الفادحة في الأرواح والممتلكات. وتؤكد نيجيريا من جديد تعهداتها بالتعاون مع أعضاء المجتمع الدولي بغية اتخاذ التدابير الواجبة لمكافحة الإرهاب بكل أشكاله.

وتضم نيجيريا صوتها بقوة إلى البيان الذي أدلى به أمس ممثل إيران باسم مجموعة ال ٧٧ والصين بشأن موضوع الحوار الذي ناقشه الآن.

العولمة، بوصفها أداة الاندماج السريع للبلدان من خلال التجارة والتدفقات المالية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، تظل الظاهرة والعملية الحاسمة الوحيدة التي تبشر بالخير العميم لجميع الدول. إلا أنها تفرض أيضا تحديات ضخمة، منها خطر تهميش قسم كبير من سكان العالم. وإذا كانت البلدان المتقدمة النمو تقع في مقدمة عملية العولمة وبذلك تحني ثمارها، فإن البلدان النامية تظل على الهامش بسبب شتى العقبات والتحديات.

نحن مقتنعون بأن الدور الجوهري للأمم المتحدة يضعها في وضع فريد لضمان توزيع ثمار العولمة وتشاطرها على قدم المساواة داخل كل بلد وفيما بين البلدان، مما يؤدي إلى النمو والتنمية الاقتصادية الاجتماعية التي تركز على الأفراد، بما في ذلك استئصال شأفة الفقر. ولهذا فمن أول الواجبات أن يركز هذا الحوار والمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة القادمة على أفضل طرق إدماج اقتصادات البلدان النامية في الاقتصاد العالمي على نحو يجعل النظام الاقتصادي الدولي منصفًا وعادلاً.

الصعد القطري والإقليمي والعالمي. وينبغي، على الصعيد الوطني، بذل الجهود لإنشاء شبكات أمان للتصدي للفقر وتخفيف الآثار الفاسية المترتبة على الإصلاحات الاقتصادية. ومع أن تحرير التجارة وإزالة القواعد قد ييسر مشاركة القطاع الخاص، فإن الدولة يجب أن تستثمر بصورة مستمرة في القطاعات الاجتماعية، من قبيل التعليم والصحة، وأن تقدم الحوافز التي تجتذب مشاركة القطاع الخاص. وشراكة القطاع العام - الخاص على هذا النحو ستعزز بقوة القدرة الوطنية وتيسر التكامل الإقليمي، وتيسر فيما بعد التكامل العالمي.

ومن الواضح أن التكامل الإقليمي يهيء للبلدان النامية فرصة حقيقية لكي تجمع مواردها من أجل تحقيق التنمية داخل إقليمها. ويوسع المفهوم الإقليمي الحيز الاقتصادي للبلدان النامية ويوطد عمليات الإصلاح. ويقتضي ذلك، فيما يتعلق بأفريقيا، وجود ترابط وتكامل فعالين بين هياكلها الأساسية المادية، وتحرير التجارة، ومواءمة النظم المالية والنقدية ومشاركة القطاع الخاص. ويتعين أن يتسع ذلك ليشمل النقل والطاقة والاتصالات والتعليم وحسم الصراعات والتعمير وبناء السلام، على الصعيد الإقليمي. ويقتضي تحقيق ذلك تدفقا كبيرا للموارد المالية إلى داخل البلدان الأفريقية، التي تفتقر إلى هذه الموارد لأنها تعتمد على ذاتها، واقتصاداتها تعتبر من أضعف الاقتصادات في العالم.

لقد قامت نيجيريا وبلدان أخرى في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بتوسيع عملية تكاملها لتشمل التنسيق على صعيد الاقتصاد الكلي، والتعاون المالي والبنية التحتية المادية، فضلا عن البيئة. وبذلت البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جهودا كبيرة للأخذ بتدابير مواءمة قوانين التجارة والجمارك. وتعمل هذه البلدان بصورة مستمرة على تيسير التجارة عبر الحدود.

البلدان تقدما من الاستثمار الأجنبي المباشر ٤,٠ في المائة. وتبلغ نسبة نصيب البلدان الأفريقية من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ٢,١ في المائة، حتى بعد أن سجلت زيادة بنسبة ٢٠ في المائة عام ٢٠٠٠.

وتميل تدفقات رأس المال إلى البقاء مركزة تركيزا كبيرا بين البلدان المتقدمة النمو وعدد قليل من البلدان النامية. ففي عام ١٩٩٨ حصلت ١٠ بلدان من الجنوب على ٧٠ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية. ورغم أن نصيب آسيا كان أفضل، فقد بينت أزمة عام ١٩٩٧ المالية في تلك المنطقة آثار العولمة، التي أوجدت تقلبات مالية خطيرة وزعزت استقرار معظم اقتصاداتها. وميزانيات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تظهر خسائر تفوق الأرباح، رغم تدابير الإصلاح الهائلة.

إن اعتماد البلدان الأفريقية على السلع الأساسية الأولية، إضافة إلى ضعف القاعدة الإنتاجية والقيود القوية على جانب العرض، وقلة عدد السكان وضعف الأسواق المحلية، وهبوط الأسعار العالمية، والافتقار إلى إمكانية الوصول إلى الأسواق ونكبة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب الآخذة في الزيادة من شأنها كلها أن تؤدي إلى زيادة تأجيل اندماج البلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي ما لم تبذل جهود متضافرة متعمدة للتسريع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأفريقية. وهذه الجهود المتضافرة لازمة لدعم الإصلاحات الشاملة التي يضطلع بها حاليا في القارة عن طريق الالتزامات المحددة المتزايدة التي تعهد بها القادة الأفريقيون بإقامة نظم حكم ديمقراطية.

وإدماج البلدان النامية، لا سيما البلدان النامية الأفريقية، في الاقتصاد العالمي يتطلب اتخاذ إجراءات على

بفعالية في العالم، لا سيما الاتصالات الإلكترونية. لقد حان الوقت لنا في الأمم المتحدة لنستهل عملية مناقش فيها التدابير الرامية إلى مكافحة الأشخاص الذين يستغلون الشبكة على النطاق العالمي لحواضر وأنشطة سلبية. ولا ينبغي لنا أن ننتظر على سبيل المثال حتى يتم الإخلال بالنظام المالي العالمي قبل أن نبدأ مناقشتنا. فالإخلال لن يحترم لا الدول الفقيرة أو الغنية ولا الشمال أو الجنوب. لذلك ينبغي النظر في هذه القضية بصورة عاجلة في سعينا الجماعي لتحقيق تعاون اقتصادي دولي أكثر قوة من أجل التنمية.

ودأبت نيجيريا، وفي الواقع جميع البلدان الأفريقية، على التأكيد بأن أول عمل للمساهمة في النهضة الاقتصادية الأفريقية هو قيام البلدان المقرضة بإلغاء دين أفريقيا الخارجي. إن إجبار أفريقيا على المساهمة بما يزيد على ثلثي ناتجها القومي الإجمالي لخدمة الدين الخارجي يعني ترك القارة بصورة دائمة في قبضة الفقر. ونعرف جميعاً أن الفقر أكبر عقبة تعترض اندماج الاقتصادات الأفريقية في الاقتصاد العالمي. لقد تعهد قادة العالم بالالتزام المتضمن في إعلان الألفية وتعهدوا باتخاذ تدابير ملائمة لمعالجة مسألة الديون الأفريقية، بما في ذلك إلغاؤها. وتم التعهد بهذا الالتزام منذ سنة. وما زلنا في انتظار أي تدابير ملموسة في هذا الصدد. ولذلك فإننا نطالب الدول المقرضة بأن تنظر مرة أخرى في إعلان الألفية فتبدأ عملية معالجة الديون الخارجية لأفريقيا بصورة جوهريّة.

في الختام، تقتضي مناقشة سبل ووسائل تسهيل اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي في هذا القرن بالضرورة اتباع نهج شامل متعدد الأبعاد، ينصب على الاهتمامات المتصلة بضمان قيام نظام للتجارة يتسم بالشفافية والتعددية ويستند إلى قواعد وإلى نظام نقدي ومالي دولي ينطوي على مشاركة البلدان النامية بدرجة أكبر في صنع القرار. وينبغي أن يشارك في هذه المداولات كل

واستحدثت هيئة تقدم خدمات كاملة للاستثمارات من خلال المجلس الوطني لتعزيز الاستثمارات، وأدى ذلك إلى تقليل الصعوبات البيروقراطية إلى حد كبير التي يواجهها المستثمرون. وتم تكثيف الشراكة بين القطاعين الخاص والعام. ونواصل التصدي لقضية البنية التحتية المادية، لا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتهيئة بيئة ملائمة للاستثمارات الأجنبية. بيد أننا يجب أن نذكر أنه بالرغم من هذه الجهود الكبيرة التي نبذلها، كانت الاستجابات من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر ضئيلة جداً. ولذلك فإننا نحث المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات ملموسة لمضاهاة التدابير الإصلاحية والبرامج الموجهة نحو السوق التي اتخذتها ووضعتها بلدان الجنوب.

وحسبما لوحظ آنفاً، خلصت جميع الأمم إلى الاعتقاد بأن إضفاء الطابع الإقليمي أو التكامل الإقليمي يعد مقدمة حيوية للعولمة. وعلى هذا الضوء استهل القادة الأفريقيون مؤخرًا المبادرة الأفريقية الجديدة في لوساكا، زامبيا. وتلك المبادرة التطلعية، التي صممها القادة الأفريقيون أنفسهم لنظام حكم شامل للقارة يخضع للمحاسبة من أجل رفع المستوى الاجتماعي - الاقتصادي لشعبها، يعبر عن حكمة أولئك القادة ورغبتهم في إدماج القارة في الاقتصاد العالمي. وتحتاج تلك المبادرة إلى دعم وشراكة دولية لكي يكتب لها النجاح، لأن أفريقيا لا تستطيع وحدها أن تمضي قدماً في تنفيذ تلك المبادرة.

لقد تم التركيز إلى حد كبير على مزايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونرحب بتلك المزايا، لا سيما فيما يتعلق بتسهيل الاتصالات بين شعوب العالم. وبالرغم من ذلك، ينبغي أن نبدأ في التركيز على الطريقة التي تمكننا من أن نقلل إلى أدنى حد ممكن الأخطار التي يمكن أن تؤدي إلى صعوبات وكوارث تجل عن الوصف والتي يتسبب فيها الذين ينوون عن قصد الإخلال بحسن سير نظم الاتصالات

تتمثل القوة الدافعة وراء العولمة اليوم في تكنولوجيات المعلومات والاتصال التي تسرع بتدفق المعلومات عبر الحدود الدولية. وقد تمخضت الإنجازات في مجال التكنولوجيا وتحسّن سبل الحصول عليها من خلال انخفاض التكاليف وسهولة الاستعمال عن فرص جديدة لتعزيز التنمية بزيادة سبل الوصول إلى الأسواق وتحسين سبل الحصول على المعارف في مجالات من قبيل الصحة وتنمية الموارد البشرية. ويجب النظر في السياسات المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصال في سياق التنمية الأوسع نطاقاً ومعالجتها في سياق نهج شامل وكلي. إذ لا يمكن أن تعتبر تكنولوجيات المعلومات والاتصال حلاً شاملاً لجميع مشاكل التنمية وتحدياتها.

ولا تزال التحديات وأوجه القصور الماثلة فيما يتعلق بسد الفجوة التكنولوجية الرقمية هائلة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. إذ أن الافتقار إلى الهياكل الأساسية، وعدم ملائمة المناخ التنظيمي، وارتفاع تكلفة سبل الوصول، والعجز في الموارد البشرية لا تزال تشكل قيوداً خطيرة على تعزيز سبل التمتع والربط بشبكة الإنترنت في البلدان النامية، وخاصة في المناطق الريفية. ويمكن، في هذا الصدد، التغلب على مشكلة الهياكل الأساسية من خلال الأخذ بالتكنولوجيا ذات الصلة، وخفض التكاليف، والاستخدام الجماعي للمرافق، وهيئة مناخ موات للاستثمار المرتبط بتكنولوجيات المعلومات والاتصال. أما فيما يتعلق بالموارد البشرية، فتلزم مواصلة التصدي لمسألة هجرة ذوي الكفاءة، التي يمكن النظر إليها أيضاً بوصفها آلية لنقل التكنولوجيا. وأكد عدة متكلمين تنوع الحالة في البلدان النامية فيما يتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصال، وأعربوا عن رأي مفاده أنه لا بد من تناول الاحتياجات الأساسية من قبيل التعليم والصحة على سبيل الأولوية إذا أريد لتكنولوجيا المعلومات والاتصال أن تؤدي دوراً هاماً بالفعل. كما يلزم الأخذ بنهج

أصحاب المصالح، بما في ذلك القطاع الخاص. وبما أن العولمة ينبغي أن تكون عملية شاملة لا حصريّة، فينبغي كذلك أن تكون فوائدها شاملة لا حصريّة، حتى ينتفع بها الجميع، وحتى تؤثر فيهم بصورة إيجابية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن الحوار الرفيع المستوى.

أعطي الكلمة الآن لممثل باراغواي، مقرر فريق المائدة المستديرة غير الرسمي الوزاري الأول ليقدم موجزاً عن عمله.

السيد لويزاغا (باراغواي) (تكلم بالاسبانية):

يشرفني، بصفتي مقررًا لفريق المائدة المستديرة غير الرسمية، بشأن تعزيز اندماج البلدان النامية في شبكة المعلومات العالمية الوليدة، وتسهيل إمكانية حصول البلدان النامية على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

بالرغم من الأحداث المأساوية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر، ظلت روح التعاون والتضامن القوية السائدة في المجتمع الدولي بارزة في المناقشة المفتوحة النشطة المفيدة في فريق المائدة المستديرة غير الرسمي المعني بتعزيز اندماج البلدان النامية في شبكة المعلومات العالمية الوليدة، التي تيسر إمكانية حصول البلدان النامية على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وقد ذكرتنا مأساة الأسبوع الماضي على نحو مؤلم بالفرص والمخاطر التي ينطوي عليها عالمنا المترابط. وقد سلّط الضوء على ضرورة أن نكفل عدم استخدام التكنولوجيا ضد البشرية وإنما لنفع الجميع.

وقد تمخضت هذه المناقشة، بمساعدة من الإسهام الذي قدمه أعضاء فريق المناقشة المرموقون، عن تبادل مثمر للأراء والأفكار بشأن ما يلزم عمله لكفالة أن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصال أداة للتنمية. وفيما يلي النقاط البارزة التي تطرقت إليها المناقشة.

ذات المصلحة، من واضعي السياسات، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص. ويصوّر نموذج موزامبيق الذي عرضه أحد أعضاء فريق المناقشة أهمية التعاون بين أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصال لأغراض التنمية.

ومن شأن مشاركة المنظمات غير الحكومية أن تساعد على ضمان أن تقتني البلدان النامية تكنولوجيات ذات صلة باحتياجات المستفيدين المستهدفين. والتعاون بين الأكاديميين والمهنيين في مجالات العلوم الاجتماعية والعلوم والتكنولوجيا أمر ضروري لضمان تكييف الأبحاث والتنمية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال من أجل الوفاء بالاحتياجات وبقاعدة الموارد التي تستند إليها البلدان النامية.

ومع أن الاتحاد الدولي للاتصالات السلوكية واللاسلكية قد تناول مسألة الفجوة التكنولوجية الرقمية منذ منتصف الثمانينات لم تبدأ الأمم المتحدة بذل جهودها في هذا السبيل حتى التسعينات. وقد أحرزت البلدان النامية، على وجه العموم، تقدماً كبيراً في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال. ولكن أقل البلدان نمواً وأفريقيا تخلفت عن الركب. وينبغي دعم الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي والمضي في تشجيعها لكفالة عدم اتساع الفجوة التكنولوجية الرقمية. ويجب أن تؤدي الأمم المتحدة دوراً حاسماً في تعزيز الاتساق والتعاون على الصعيد الدولي. وقد أعرب كثير من المتكلمين عن آمالهم في أن تُحدث فرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصال التي أنشأها الأمين العام أثراً ملموساً بالنسبة للناس على أرض الواقع من خلال الجهود التي تبذلها لسد الفجوة التكنولوجية الرقمية اعتماداً على الشراكات الميسرة فيما بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع الدولي. وقُدّم في هذا الصدد اقتراح بإنشاء صندوق ائتماني

أشمل يدمج تكنولوجيات المعلومات والاتصال في نموذج جديد للتنمية.

وبالنظر إلى أن تأثير تكنولوجيات المعلومات والاتصال ليس محايداً من الناحية الجنسانية لا بد من التصدي للجانب المتعلق بنوع الجنس في سياق تكنولوجيات المعلومات والاتصال والتنمية. ومن المهم التأكد من تمتع المرأة بسبل الوصول على قدم المساواة إلى الهياكل الأساسية والتعليم والتدريب المتصل بتكنولوجيات المعلومات والاتصال، ومن استكشاف طرائق العمل الجديدة التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصال، كالعَمَل عن بعد، وذلك بهدف تفعيل إمكانيات جديدة، ولا سيما بالنسبة للمرأة.

ولا يزال إعداد المحتوى المحلي يشكل تحدياً كبيراً، لا من حيث اللغة فحسب، بل من حيث السياق الاجتماعي والتاريخي والثقافي أيضاً. ومن المهم احترام التعدديات الاجتماعية والتقنية واجتتاب الأخذ بنهج "صالح للجميع" لدى تحديد مداخل تدلف من خلالها البلدان النامية بفعالية إلى الاقتصاد الرقمي المتسم بالعمولة.

ويمكن للبلدان النامية الأخرى أن تدرس إمكانيات تكرار النجاح الذي حققته البلدان ذات الدخل المنخفض في الاستفادة بأعمال تجهيز المعلومات التي تكلف بها الشركات عبر الوطنية جهات خارجية.

وللدولة دور حيوي في إيجاد مناخ تمكيني للاقتصاد الذي يقوم على المعرفة، ولا سيما في إنشاء البيئة التنظيمية المناسبة، فضلاً عن كفالة سبل الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصال بتكلفة معتدلة لمن لا يستطيعون تسجيل احتياجاتهم وأفضليتهم بالقدر الكافي عن طريق آلية السوق.

ولتكنولوجيات المعلومات والاتصال إمكانيات الحد من أشكال عدم المساواة على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك بالتعاون والشراكة الحقيقية فيما بين جميع الجهات

حيث دلت على أن الفقر في مكان ما يصبح سريعا مشكلة في مكان آخر، ويمكن أن يولد التطرف والإرهاب. وقد أكد الاجتماع بشدة على ضرورة عدم ترك تلك الأحداث تقوض عملية تمويل التنمية. وفي الالتزام المشترك بمكافحة الإرهاب يصبح التعاون في مجالات مثل غسل الأموال والملاحي الضريبية، والأعمال المصرفية الخارجية، مسألة حاسمة.

إن عملية تمويل التنمية توفر فرصة للإجابة على سؤال مفتوح حول كيفية تمويل تدخلات السياسة العامة التي تدعو إليها خطة التنمية الشاملة التي وضعتها الأمم المتحدة في التسعينات من خلال مختلف المؤتمرات العالمية. وهي في الوقت ذاته فرصة للجمع بين المناقشة الأوسع الخاصة بالتنمية وتلك المتعلقة بإصلاح الهيكل المالي الدولي.

وهناك أولويات إضافية أيضا مثل تحقيق البلدان النامية للأهداف التي اعتمدها مؤتمر قمة الألفية، وتلبية ما يقترن بها من حاجة إلى زيادة المعونة المقدمة من البلدان المانحة. وبغية الحفاظ على مصداقية المجتمع الدولي، من الأساسي أن تتجاوز عملية تمويل التنمية مجرد الاتفاقات القائمة فعلا. وقد أشار المتكلمون إلى مستوى التعاون غير المسبوق فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة، وبالذات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، في التحضير للمؤتمر الدولي. ومما تتفرد به هذه العملية أيضا أنها تشرك جميع العناصر الرئيسية، بما فيها القطاع الخاص.

وتم الدفع بعدد من الأسباب التي تبرر الحاجة إلى تحويلات رسمية للموارد في عملية التمويل لأغراض التنمية؛ وإلى وجود صورة أوضح لمدى التدفقات الحالية ونوعها وكمّهما واستخدامهما للأغراض الإنتاجية. وبما أن الأزمات المالية العالمية لا تزال تشكل تهديدا المهمة تعزيز التنمية، فهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات منسقة في الأجل القصير للحد من

لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بغية تقديم الدعم لهذه الأنشطة.

وقد أبرز عدة متكلمين ضرورة اعتبار سبل الحصول على المعلومات والمعارف بتكلفة معقولة أحد حقوق الإنسان الأساسية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لسعادة السيد إيون بوتنارو ممثل جمهورية مولدوفا، مقرر اجتماع المائدة المستديرة على مستوى الوزراء - واجتماع فريق المناقشة غير الرسمي (الحدث الثاني)، ليقدم تقريره الموجز عن أنشطة الفريق.

السيد بوتنارو (مولدوفا)، مقرر اجتماع المائدة

المستديرة على مستوى الوزراء - وفريق المناقشة غير الرسمي (الحدث الثاني) (تكلم بالانكليزية): أجرى الحدث الثاني لاجتماع المائدة المستديرة على مستوى الوزراء - وفريق المناقشة غير الرسمي مناقشة شاملة ومثمرة للغاية بشأن موضوع "تعزيز إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وإيجاد موارد مالية جديدة في القطاعين العام والخاص استكمالا للجهود التنمية".

والبيانات الاستهلاكية التي أدلى بها أعضاء الفريق سهّلت إجراء تبادل مثير للآراء والأفكار والاعتبارات حول عدد من جوانب تمويل التنمية. وقد ركزت البيانات على العناصر التي طرحت في سياق العملية الجارية للإعداد للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، والمقرر عقده في مونتيري، المكسيك، في آذار/مارس ٢٠٠٢. وعلى أساس النص الذي وضعه الميسر ستكون جميع الجهود منصبّة الآن على التوصل إلى توافق في الآراء وتحديد خطوات عملية لزيادة موارد التمويل.

إن الأحداث المأساوية التي وقعت يوم ١١ أيلول/

سبتمبر أبرزت مدى الترابط في صفوف المجتمع الدولي،

إلى ذلك، تمت الإشارة إلى إمكانية إنشاء منظمة دولية للضرائب تستهدف التنسيق والتعاون في المجال الضريبي.

وأبرز المتكلمون أيضاً تأثير التجارة على تمويل التنمية. وقد أدرج البعد التجاري، وعن حق، في عملية تمويل التنمية، ورئي أنه يكتسب أهمية خاصة للمضي قدماً في سياق الاجتماع الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في الدوحة.

ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية قضية مهمة للمناقشة في عملية تمويل التنمية، بما في ذلك حجم المعونة ونوعيتها، والوضوح بشأن القطاعات التي ستستثمر فيها المعونة، والاستخدام الأكفأ للمعونة في البلدان المتلقية. وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، أقر فريق سيديو الاقتراح المتعلق بالصندوق المشترك، والذي يرمي إلى الحد من التكاليف المرتبطة بتلقي المعونة والتي يصعب تدبيرها على نحو متزايد. والملكية الوطنية للاستراتيجيات الإنمائية ينبغي أن تكون لها الأولوية على مشروعية المانحين، وهذا النهج ينعكس بالفعل في المبادرة الأفريقية. واعتبرت الشركات بين القطاعين العام والخاص، مثل توجيه المعونة من خلال المنظمات غير الحكومية، مثالا لكيفية تخفيض تكاليف التحويلات وزيادة المردودات.

ونوقشت مسألة كفاءة الآليات القائمة لتحقيق عبء الدين. وهناك حاجة إلى القيام بما هو أبعد من مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ووضع وتطبيق نظام أكثر شفافية وإنصافاً. واعتبرت القدرة على سداد الدين هدفاً مهماً، لأن تخفيف عبء الدين يجب أن يؤمن تحويلات حقيقية للموارد إلى البلدان المدينة من أجل تخفيف حدة الفقر.

كما نوقش دور الدولة ومسألة الحكم الصالح. وبغض النظر عن الدور المتزايد للجهات الفاعلة وأصحاب

مخاطر حدوث أزمة والاستجابة لأي أزمة من هذا القبيل. وفي السنوات الأخيرة تم إحراز تقدم كبير في تحسين البنى الأساسية المالية، وبخاصة على الصعيد الوطني. ومع ذلك لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به في مجال الإصلاح المؤسسي الأوسع.

واعترف المتكلمون بضرورة إيجاد طرق لإشراك القطاع الخاص في إدارة الأزمات المالية، وسلموا أيضاً بصعوبة هذه المهمة. أما الجوانب الطويلة الأجل، مثل ترابط الاقتصاد الكلي والآثار المحتملة المترتبة على عدوى الأزمات فتنحتاج أيضاً إلى معالجة. لقد أدت التطورات السريعة في الاقتصاد العالمي إلى وجود قصور في الممارسة الديمقراطية في هياكل الحكم الاقتصادية؛ ومن المطلوب بالتالي وجود قواعد جديدة ومؤسسات جديدة. وعلى وجه الخصوص، يلزم تعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرارات الدولية. وبينما تم إحراز بعض التقدم في هذا الصدد، بما في ذلك في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز، وفي المشاورات بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبين الاقتصادات الناشئة، هناك حاجة إلى اتخاذ مزيد من الخطوات. واقترح الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية - فريق سيديو - إنشاء مؤسسة عليا لمعالجة الاستقطاب الاقتصادي وانعدام الأمن الاقتصادي.

كما أن عملية تمويل التنمية سلطت الضوء على الحاجة إلى التزام متجدد بزيادة التعاون الدولي وإلى أرض ممهدة لهذا التعاون، وذلك لتحسين فرص تمويل التنمية. وقد ناقش المتكلمون اقتراحات تتعلق بجمع ضريبة دولية، مثل ضريبة التعامل في العملات - المعروفة باسم ضريبة توبين - أو ضريبة الكربون التي تفرض على استهلاك الوقود الحفري، حسب ما أوصى به تقرير سيديو (A/55/1000). وبالإضافة

استهدفت بلدنا المضيف يوم ١١ أيلول/سبتمبر. وتلك الأعمال البغيضة ما هي إلا تذكرة صارخة بأن الإرهاب الدولي يشكل تهديدا خطيرا ومميتا للسلام والديمقراطية. وفي هذا الصدد، من المطلوب بذل جهود كبيرة في إطار تعاون دولي متعدد الأطراف على نطاق واسع من أجل مكافحة الإرهاب الدولي بكل صوره.

وقد أتاح النقاش في هذه الجلسات العامة فرصة فريدة لإجراء مناقشات مثمرة للغاية حول البيئة الاقتصادية الدولية من زوايا مختلفة. وجرى الحوار في توقيت حسن بشكل خاص في سياق التباطؤ الاقتصادي العالمي الحالي، فمكنا من تحقيق تقدم كبير في تحديد استراتيجية جديدة للتنمية. ومن المهام الملحة أن تلقي المجموعة الواسعة من الآراء وفيض الأفكار التي قدمت في هذه الجلسات العامة حقها من المناقشة. لذلك، فإنني سأقوم بإعداد ملخص مفصل حول هذا الموضوع بالتشاور الوثيق مع الوفود، سيتم تعميمه في مرحلة لاحقة.

وعند هذا الحد، أود أن أدلي ببعض الملاحظات وأن أبرز القضايا الرئيسية.

لقد تم الإعراب عن رأي مؤداه أن الحوار يمكنه إعطاء مدخلات مفيدة للمؤتمرات الكبرى القادمة، التي تشمل الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في الدوحة بقطر، والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في مونتيري بالمكسيك، والقمة العالمية للتنمية المستدامة التي ستعقد في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا. كما رئي أن الحوار قد يمثل فرصة لتحديد استراتيجية متتابعة إعلان الألفية.

وقد نظر على نطاق واسع إلى العولمة باعتبارها واقعا حيا لا بد من قبوله. وفي حين أنه يمكن أن تكون العولمة أداة قوية لمضاعفة أثر النمو والرخاء، فإنها تنطوي أيضا على

المصالح في عملية التنمية، والمناقشة المتعلقة بدور الدولة، فلا تزال المسؤولية في عدد من المجالات تقع على عاتق القطاع العام، مثل توفير المنافع العامة والخدمات الاجتماعية واثقاء الأزمات وإدارتها. ومن ثم، كان المطلوب مزيجا من الإجراءات المشتركة بين القطاعين العام والخاص.

ويلزم أيضا لعملية تمويل التنمية أن تأخذ في الحسبان مختلف أبعاد الحالة في البلدان المحتاجة، وعلى سبيل المثال، أدت الصراعات والكوارث إلى انخسار رؤوس الأموال في البلدان التي دمر فيها رأس المال البشري والمالي. وإعادة تغذية مؤسسات الائتمان برؤوس أموال جديدة محاولة مهمة لكفالة توفر الموارد في البلدان الخارجة من صراع وفي بلدان أخرى.

وفي الختام، أود أن أشكر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على الجهود التي بذلتها للمساعدة في تنظيم هذا الحدث وأتوجه بشكري الخاص إلى أعضاء الفريق، وعلى وجه الخصوص وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، السيد نيتين ديساي، الذي كانت مشاركته الشخصية النشطة في الحدث غاية في النجاح. كما أود أن أعرب عن الشكر لزميلي الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، السفير كومالو، على الطريقة الفعالة جدا التي ترأس بها ذلك الحدث المهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعرب عن تقديري لجميع الممثلين الذين أدت جهودهم الممتازة إلى إجراء حوار ناجح على الرغم من إعادة ترتيب الجدول الزمني للاجتماعات الرئيسية للجمعية العامة. وأعتقد أن ذلك كان دليلا واضحا على قوة وحدتنا وتضامننا في سعينا لتحقيق السلام والتنمية العالميين.

وكما نعرف جميعا بكل مشاعر الحزن والأسى، فقد عقد هذا الحوار في ظل خلفية الهجمات الإرهابية التي

يمثل فرصة قيمة للغاية للنهوض بتحسينات هامة في آفاق النمو والتنمية في البلدان النامية.

ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تمثل مصدرا هاما لتمويل التنمية في بعض البلدان النامية، خصوصا البلدان الأقل نموا. وكان هناك اتفاق واسع على ضرورة عكس اتجاه تضائل مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، والتحرك صوب تحقيق الهدف الذي يتوخى إنفاق ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي على المساعدة الإنمائية الرسمية. وشدد على ضرورة تعزيز فعالية وكفاءة المعونة وكذلك على الحاجة إلى إقامة شبكات للأمان الاجتماعي. وتم الإعراب عن رأي مفاده أن درجة التعرض للضرر وانخفاض نصيب الفرد من الدخل ينبغي أن يكونا موضع نظر المانحين عند تقدير الاحتياجات، خصوصا احتياجات أقل البلدان نموا والدول النامية الصغيرة في أفريقيا. وتكرر التأكيد على الحاجة إلى إجراء تخفيف أعمق وأوسع وأسرع في حجم ديون البلدان التي تشملها مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وما بعدها، وإلى وضع سياسات فعالة ومتسقة للديون بما في ذلك برامج لفترة ما بعد تلك المبادرة.

وقد كان لدى ممثلي الدول آمال عريضة بأن الاجتماع القادم الذي ستعقده منظمة التجارة العالمية في قطر سيتيح فرصة متجددة للتركيز على تجاوزات الأسواق، وبناء القدرات، والتجارة، والحماية المتعاضمة خلال فترة التباطؤ الاقتصادي العالمي وتم التأكيد على وجوب تعزيز اتساق السياسات العالمية فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية، وتخفيف عبء الديون، والتجارة بغية زيادة وفعالية كل عنصر من عناصر تلك السياسات. واسترعى الانتباه إلى ضرورة تحسين أسلوب إدارة الاقتصاد العالمي والنظام المالي العالمي، وتعزيز الحوار بين كل أصحاب المصالح المعنيين من أجل زيادة اتساق السياسات. ومن بين أصحاب المصالح أولئك

مخاطر توسيع حالات اللامساواة والتباين داخل البلدان وفيما بينها. كما شدد على أهمية اختيار السياسة العامة من أجل حني الثمار الكاملة للعولمة، التي تشكل عملية متفاعلة وشاملة. وتم التأكيد أيضا على أهمية تلطيف العولمة، بإعطائها صبغة إنسانية حتى يمكن مساعدة البلدان النامية على أن تصبح مندمجة بطريقة سلسلة في الاقتصاد العالمي وذلك بفتح الأسواق العالمية أمامها وتوليد تدفقات مالية جديدة لتمويل التنمية فيها.

وأبرز ممثلو الدول الدور الفريد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في توفير إطار معياري للسياسة المتعلقة بالتصدي للتحديات التي تنطوي عليها العولمة. ويقوم هذا الرأي على اعتقاد مؤداه أن الأمم المتحدة تمثل أيضا أنسب محفل يمكن أن يجمع كل ذوي الشأن معا في شراكة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بالموضوع الفرعي (أ) المتعلق بتمويل التنمية، ثم الاعتراف بالمجموعة الكبيرة من الأهداف المتصلة بالتنمية والقضاء على الفقر المبينة في إعلان الألفية باعتبارها تشكل الإطار اللازم للتعاون الإنمائي الدولي. واتفق على توفير بيئة اقتصادية دولية مؤاتية أمر هام جدا لتعبئة الموارد المالية. كما استرعى الانتباه إلى ضرورة تحسين أسلوب الحكم على الصعيد الوطني وهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء. وتكتسي تدفقات رأس المال الخاص أهمية خاصة لزيادة القدرة الإنتاجية ولتطوير الهياكل الأساسية.

وتم الإعراب عن مشاعر القلق إزاء عدم استقرار تدفقات رأس المال في الأجل القصير، بما في ذلك هروب رؤوس الأموال من بلدان الجنوب، وطالب ممثلو الدول بتوفير آلية مناسبة لمعالجة هذه الأمور. واتفق على أن المؤتمر الدولي المقبل المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في مونتيري

بإنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأعرب عن الأمل في أن تتيح أنشطة تلك الفرقة نتائج ملموسة. واتفق على ضرورة تسخير منافع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوجيهها صوب التنمية الشاملة طويلة الأجل للبلدان النامية حتى يمكن ضمان اندماجها الناجح في نهاية المطاف في الاقتصاد العالمي.

وبغية تحقيق هذا الهدف، طُلب إلى البلدان النامية أن تقيي بيئة مؤاتية، من شأنها أن تجتذب الاستثمارات في الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن تضع سياسات لزيادة المكوّن المحلي. وارتوّي أنه بهذه الطريقة فقط سيكون باستطاعة البلدان النامية أن تحقق التقدم المطلوب صوب تحقيق نمو اقتصادي مستدام فضلا عن إجراء تحسينات في مجالات الصحة والتعليم والقضاء على الفقر. وفي ضوء تنوع الظروف وأهداف السياسات، كان هناك إدراك للدور الفريد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في إذكاء الوعي العام بالتطبيقات الواسعة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية والقضاء على الفقر.

وكان القرار الذي اتخذته الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية بعقد قمة عالمية تتعلق بإنشاء مجتمع المعلومات موضع ترحيب. وأعرب عن الأمل في أن تقوم الجمعية العامة باستكشاف سبل المساهمة في الإعداد الناجح لهذه القمة. كما تم الإعراب عن آراء مؤداها أنه ينبغي وضع سياسات تستهدف التغلب على تزايد حدوث الجرائم الإلكترونية والأنشطة غير القانونية المرتبطة بها.

تلك هي بعض الملاحظات الأولية حول حوار اليومين. وكما ذكرت في البداية، سوف يصدر ملخص أكثر تفصيلا عن هذه الاجتماعات كوثيقة من وثائق الجمعية العامة.

الحكومات، والأمم المتحدة، ومؤسسات بریتون وودز. ومنظمة التجارة العالمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

وفيما يتعلق بالموضوع الفرعي (ب) المعني بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وافق ممثلو الدول على أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يمكنها أن تضطلع بدور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما لاحظوا أن ثورة تلك التكنولوجيات أدت إلى نشوء الاقتصاد العالمي البازغ القائم على المعرفة، الذي فتح بدوره مجالات وفرصا واسعة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. ومع ذلك، فإن ثورة المعلومات تلك تقدم تحديات ومخاطر عديدة. ولا يزال معظم العالم يعيش في فقر. كما أنه ما زال هناك العديد من البلدان التي لم تحن بعد منافع ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بسبب افتقارها إلى الهياكل الأساسية لتلك التكنولوجيا، بما في ذلك الكهرباء، وكذلك بسبب ارتفاع معدلات الأمية لديها.

وفي هذا الصدد، تم الإعراب عن القلق إزاء فجوة التكنولوجيا الرقمية الآخذة في الاتساع. ورئي أن تضيق فجوة التكنولوجيا الرقمية تلك من المسائل ذات الأولوية التي تتطلب اتخاذ سياسات شجاعة من أجل تنمية الموارد البشرية والقدرة المؤسسية على إدارة تلك التغيرات، واعتبر اتخاذ إجراءات وطنية شاملة شرطا لازما لإنشاء القدرات والهياكل الأساسية اللازمة لجني منافع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنجاح. ورئي أن من الأمور الحيوية تقديم دعم قوي لتلك البرامج من جانب المؤسسات الدولية والمؤسسات متعددة الأطراف، خصوصا منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بریتون وودز والمصارف الإقليمية وجهات أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، أبرز ممثلو الدول أهمية تشكيل شراكات بين القطاعين العام والخاص. وبالتالي، تم الترحيب

وبهذا نختتم الحوار رفيع المستوى الذي استمر يومين
حول تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن
طريق الشراكة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥
